إستشراف مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية المصرية المملوكة للدولة في إطار المستحدثات الرقمية المتسارعة

إعداد

د. إبراهيم عبدالله خلف الله عبد السند

مدرس بقسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة المنيا

dribrahimabdallah@yahoo.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة توصيف وتحليل الوضع الراهن للأداء المهني في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية، وماهو مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات الحكومية المصرية، ووضع سيناريوهات مستقبلية متوقعة أو محتملة له، ومعرفة أقرب السيناريوهات للتحقيق، واعتمدت الدراسة علي منهج دراسة الحالة والمنهج الاستشرافي، وطبقت على عينة عمدية من الخبراء بلغت (200) خبيراً من الأكاديميين والممارسين في مجال الاعلام، وتوصلت نتائج الدراسة إلى اتفاق الخبراء حول ترجح السيناريو التفاؤلي الإبداعي لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة، ويرون أنه السيناريو الأقرب إحتمالية في الحدوث، نظراً لإستقرار الأوضاع السياسية، والتطور في القوانين والتشريعات المنظمة للبث التليفزيوني، بما يسمح بمزيداً من الحرية والديمقراطية، علاوة على زيادة دعم الدولة ماديا وتكنولوجياً لقطاع ماسبيرو، ومن ثم سيكون هناك تطور في المضمون البرامجي المقدم، وفي الأداء المهني، وقدم الباحث في نهاية الدراسة إستراتيجية مستقبلية لتطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات الحكومية المصرية.

الكلمات المفتاحية: استشراف المستقبل – التليفزيون المصري – الأداء المهني- القائم بالاتصال- ديلفي- السيناريوهات المستقبلية- إستراتيجية مقترحة.

Abstract:

This study seeks to describe and analyze the current situation of the professional performance in the official television of the Egyptian state, and what is the future of the professional performance of the communicator in the Egyptian government channels, and to develop expected or possible future scenarios for him, and to know the closest scenarios for realization. It was applied to a deliberate sample of experts amounting to (200) experts from academics and practitioners in the field of media, and the results of the study concluded that the experts agreed on the likelihood of the optimistic and creative scenario for the future of the professional performance of the communicator in the state television, and they see that it is the most likely scenario to occur, given the stability of the political situation. , and the development in laws and legislation regulating television broadcasting, which allows for more freedom and democracy, in addition to increasing the state's financial and technological support for the Maspero sector, and then there will be a development in the programmatic content presented, and in professional performance, at the end of the study, the researcher presented a future strategy to develop the professional performance of the communicator in the Egyptian government channels.

key words:

Foreseeing the future - Egyptian television - professional performance - communicator - Delphi - future scenarios - a proposed strategy.

تمهيد:

فى ظل تداعيات العولمة والسماء المفتوحة وإقتصاد الإعلام أصبحت القنوات التليفزيونية بحاجة إلى أن تكون أكثر تطوراً وتنافسياً فى سوق الإعلام المحلى والإقليمى والعالمى، إذ أصبحت القنوات التليفزيونية أمام تحدى جديد يطالبها بالكفاح من أجل تحسين نوعية برامجها وموادها الإعلامية وأدائها المهني بالمقارنة مع أقرانها على مستوى العالم فى منافسة قوية بين وسائل الإعلام، وخاصة بعد ظهور وسائل الإعلام الجديدة والتى فرضت على كل قناة تليفزيونية العمل على صياغة إستراتيجيات تنافسية لبناء وإستدامة ميزة تنافسية فى قطاع الإعلام .

ولقد أكدت البحوث والدراسات الإعلامية علي أهمية القائم بالاتصال كمتغير مستقل أو تابع في إثبات تأثير وسائل الإعلام والإتصال الجماهيرية على المتلقين، كما توصلت بحوث المضمون أو محتوي وسائل الإعلام إلى محورية دور القائم بالاتصال وآدائه المهني في تشكيل مضامين الرسالة الإعلامية.

ويرى كثيراً من الخبراء أن عمل القائم بالاتصال يتأثر بالسياسات والتوجيهات الخارجية التي تصدر عن مشرعين ومسئولين عن العمل أو المهنة وهي توجيهات قد تشكل في النهاية أحد الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال التي قد تؤثر على أدائه المهني، مع العلم أن مسألة الممارسة المهنية هي مسألة متغيرة بتغير العديد من العوامل خاصةً السياسية.

كما أن المؤسسات الإعلامية اليوم تنشط – مهما كان حجمها – في ظل بيئة تتميز بتغيرات نوعية، وبخاصة تلك المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال والإبداع وبحركية دائمة يصعب التنبؤ بإتجاهاتها، ومن ثم فإن التعامل مع هذه البيئة يتطلب من المؤسسات الإعلامية محاولة إستيعاب تغيراتها ومتغيراتها من جهة، وتحييد آثارها

السلبية –إن أمكن– من جهة أخرى، ويعتمد الفهم الصحيح للبيئة بالدرجة الأولى على إدراك العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة، وكذلك القدرة على إستشراف إتجاهاتها المستقبلية.

وإستشراف المستقبل والتخطيط له لايعدو كونه رصد وتحليل الظواهر والأحداث وربط بعضها ببعض واستخلاص مؤشرات منها، تساعد علي توقع المسارات التي تؤدي إلي الظواهر المستقليبة وإدراك طبيعتها؛ فدراسات المستقبل قد اكتسبت أهميتها تدريجياً كونها رافداً من روافد التخطيط للمستقبل، وإطاراً علمياً مبنياً علي أسس منهجية تدرس الماضي القريب وتحلل الحاضر المعاش بغية إستشراف المستقبل وتحديد معالمه، تفادياً لما قد يأتي به من مشكلات أو التهيؤ لها أو الحد من مخاطرها علي أقل تقدير.

من هنا وبناءاً على ذلك جاءت هذه الدراسة التي تحاول توصيف وتحليل الوضع الراهن للأداء المهني في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية، وماهو مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات الحكومية المصرية، ووضع سيناريوهات مستقبلية متوقعة أو محتملة له، ومعرفة أقرب السيناريوهات للتحقيق، مع بناء إستراتيجية مستقبلية لتطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات الحكومية المصرية.

الإطار المنهجي للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة هذه في محاولة استكشاف وتوصيف مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية من خلال جهد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية للظاهرة إعتماداً علي أساليب الإستشراف العلمي التي تقوم علي فهم ماضي الظاهرة وحاضرها والعوامل المختلفة التي أدت إليها وعلاقات التفاعل بين المتغيرات التي تشكلت منها بنية الظاهرة ذاتها وعلاقتها بعناصر وأطر ومتغيرات خارجية عنها، ومن ثم محاولة رصد واستكشاف مجموعة التحديات التي تواجه الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري، كسيطرة النظام السياسي والنواحي الاقتصادية والإدارية ومجموعة التشريعات والقوانين وطبيعة المحتوي المقدم والسياسة البرامجية وأيضاً مدي تكيف التليفزيون المصري مع المحتوي الرقمي ووسائل الإعلام الجديدة، وذلك بطريقة منهجية تكاملية تستعين بأكثر من أداة لضمان أكبر قدر من الموضوعية والدقة في الإجابة عن التساؤلات المطروحة، وذلك لاستخراج عدد من المؤشرات عن واقع الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري لاستخدامها في بناء السيناريوهات المستقبلية المتوقعة وبناء إستراتيجية مستقبلية لتطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية :

1- نتيجة لمواكبة التطورات التي طرأت علي صناعة الإعلام، حيث شهدت المؤسسات الإعلامية منافسات شديدة نتيجة للتطورات التكنولوجية والتغييرات في أنماط الملكية والنواحي الإدارية وكذلك الجوانب الاقتصادية وظهور وسائل الإعلام الجديدة، وتأثير ذلك كله في طبيعة المحتوي المقدم وأداء القائمين بالاتصال.

وترجع أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية:

1- تعد هذه الدراسة علي المستوي التطبيقي محاولة عملية للكشف عن مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال بتليفزيون الدولة المصرية.

2- التوصل إلي السيناريوهات المتوقعة للأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المملوك للدولة استناداً إلي ظواهر الحاضر ومعرفة أقرب السيناريوهات للتحقيق.

3- كونها إسهاماً يضاف إلي الإسهامات العربية في هذا الحقل من الدراسات بتطبيقاتها لمناهج وأدوات دراسات المستقبل علي ظاهرة هامة وتحليلها داخلياً وربطها بكافة دوائر التأثير المحيطة بها وبمستوياتها المختلفة.

4- كونها من الدراسات التي تسعي عن طريق الجهد العلمي المنظم للكشف عن مواطن الضعف والخلل في الأداء المهني للتليفزيون المصري الرسمي، كما تحاول أيضاً تقديم حلول علمية للمشكلات الخاصة بالتليفزيون المصري كتقديم استراتيجية مقترحة لتطوير الأداء المهني ومعالجة نقاط الخلل والضعف وتعزيز نقاط القوة وقدرته علي المنافسة الإعلامية .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لرصد وتوصيف مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية، **وقد حدد الباحث أهداف دراسته في الآتي:**

1- تحليل الواقع بهدف الكشف عن قائمة المشكلات التي تواجه الأداء المهني لتلفزيون الدولة المصرية على صعيد المضمون البرامجي والجوانب التشريعية والقانونية والتحديات الإدارية والاقتصادية، وذلك في ظل المنافسة الإعلامية للإعلام الخاص ووسائل الإعلام الجديدة.

2- طرح ثلاثة سيناريوهات مستقبلية متوقعة الحدوث أو محتملة الحدوث لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري بناءاً علي ماتم تقديمه من أراء الخبراء ورصد الواقع، وهي (السيناريو المرجعي "الثبات"، وسيناريو التدهور "التشاؤمي"، والسيناريو التفاؤلي "الإبداعي").

3- الكشف عن تصورات عينة الخبراء من الممارسين والأكاديميين لهذه السيناريوهات المطروحة ومساراتها المستقبلية وشروط ومقومات تطبيقها في الواقع المصري، ومعرفة أقرب هذه السيناريوهات للتحقيق.

4- بناء إستراتيجية مقترحة لتطوير الأداء المهني للتليفزيون الرسمي للدولة المصرية خلال الفترة القادمة حتى عام 2040م.

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالأداء المهني للقائم بالاتصال:

كشفت عملية مسح التراث العلمي السابق المرتبطة بموضوع الأداء المهني عن إتساع هذا المفهوم وتغلغله في كافة الوسائل الإعلامية، نظراً لأهمية الأدوار التى يقوم بها هذا العنصر في العملية الإتصالية، وقد لاحظ الباحث علي غالبية الدراسات المتعلقة بالاداء المهني **التي تعرض لها الباحث**([1]) مايلي:

1- معظم الدراسات التي تناولت الأداء المهني للقائم بالاتصال ركزت غالبيتها على المواقع الإخبارية ومواقع الصحف بإستثناء بعض الدراسات التي تناولت بعض القنوات الفضائية وكان التركيز الأكبر علي القنوات الاخبارية.

2- أن غالبية الدراسات التي تناولت الاداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات أو الصحف ركزت على رصد العوامل المؤثرة على أدائه المهني .

3- جاءت العوامل السياسية والتشريعية في مقدمة العوامل التي تؤثر علي الأداء المهني للقائم بالاتصال في كافة الوسائل الإعلامية، بينما تأتى العوامل الإدارية والمؤساستية في المرتبة الثانية من حيث العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال.

4- تطرق عدد من الدراسات السابقة للنواحي التكنولوجية وتأثيرها على الأداء المهني للقائم بالاتصال ، مثل دراسة " علا عبدالمرضي 2020".

5- ركزت الدراسات السابقة على الأداء المهني لفئة محدودة من القائمين بالاتصال داخل القناة التليفزيونية أو المواقع الإلكترونية "كالمراسلين"، "المصممين"، "المصورين"، ولم تتناول الأداء المهني للوسيلة ككل.

6- أغفلت الدراسات السابقة الأداء المهني للقنوات التليفزيونية الحكومية.

7- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى كيفية تطوير الأداء المهني في القنوات التليفزيونية وخاصة الحكومية سوى دراسة " هدى سكران 2022"، والتي ألقت الضوء على التطور الذي لحق بالجوانب الفنية والتحريرية المتعلقة بالاخبار التليفزيونية، وركزت على رؤية القائمين بالاتصال لتطوير قناة النيل للأخبار.

المحور الثاني: الدراسات المستقبلية في مجال الأذاعة والتليفزيون:

ركز الباحثون الإعلاميون في دراساتهم المستقبلية للظواهر الإعلامية علي مستقبل الصحافة بكل أشكالها، أما مستقبل الإعلام المرئي في ظل المتغيرات الحديثة كانت أقل بالنسبة للدراسات المستقبلية للظواهر الصحفية، **وقد لاحظ الباحث على أغلب الدراسات البحثية المتعلقة بالمستقبل في الاعلام الإذاعي والتليفزيوني التي تعرض لها الباحث**([2]) مايلي:

1. أن معظم الدراسات العربية إعتمدت على إستمارة دلفي لجمع البيانات المطلوبة من الخبراء، وأسلوب كتابة السيناريوهات لوضع السيناريوهات المتوقعة حول مستقبل الظاهرة محل الدراسة، بينما اعتمدت الدراسات الأجنبية على إستمارة الإستقصاء والاستقصاءات عبر البريد الإلكتروني لجمع البيانات من الخبراء والجمهور.
2. لم تتطرق الدراسات السابقة المستقبلية لمستقبل التليفزيون الرسمي المصري سوى دراسة " ابراهيم عبدالله 2022" والتي قدمت عدداً من السيناريوهات الخاصة بالملكية والاستثمار والتمويل لماسبيرو والمنافسة مع الوسائل الرقمية والخاصة.
3. توصلت الدراسات السابقة إلى انه لا يتم تحديث وتطوير الرسالة الإعلامية بما يواكب عصر العولمة، وضعف المعايير التي يتم من خلالها إختيار الكوادر البشرية للعاملين بالبرامج، وعدم الإهتمام بنتائج البحوث والدراسات العلمية التي تتناول وضع خطط لتمويل القنوات الرياضية وغيرها.

4. ركزت الدراسات على أن تعرض الوطن العربي للغزو الثقافي والإعلامي، وعدم التوازن في تدفق الأنباء والمعلومات بين الدول النامية أو دول العالم الثالث والدول العربية منها يعني ضرورة العمل على مواجهة هذا الواقع في المستقبل لقصور الإعلام العربي عن المواجهة في الحاضر.
5. أن أغلب القائمين بالإتصال في البرامج توجد فروق معنوية بينهم في رؤيتهم المستقبلية لتلك البرامج طبقاً لمتغيراتهم الديمغرافية، وأن البرامج التليفزيونية المصرية يرونها ضعيفة وغير قادرة على المنافسة مع القنوات الفضائية، وأوضح القائمون بالإتصال أن برامجهم تحتاج إلى تطوير حتي يمكنها أن تنافس وبحاجة إلى إمكانات بشرية وفنية أيضاً.
6. ضرورة تطوير الإعلام العربي مادياً وبشرياً وتشريعياً والمطالبة بمزيد من الحرية وتوسيع نطاق حرية التعبير لأفراد الشعب والمطالبة بقيام نظام إعلامي يحقق التوازن والعدالة بين الدول المتقدمة والدول النامية في تدفق الانباء والمعلومات، وكذلك المطالبة بنظم إعلامية أكثر عدالة وتوازناً بين الذين يملكون والذين لا يملكون.
7. تأثير المنافسة بين القنوات الإخبارية على الأداء المهني لكل منها والمتمثل في الحرص على الإنتشار وجذب المشاهدين، والحرص علي تحقيق السبق الإخباري وإستقطاب الكفاءات المهنية، ومناقشة القضايا المحظور طرحها في وسائل الإعلام المرئية.
8. وجود ثلاث سيناريوهات يمكن من خلالها وصف وتحليل سمات مستقبل القنوات في ضوء التحول في نمط ملكية القنوات التليفزيونية في مصر، وتتمثل هذه السيناريوهات الثلاث في سيناريو النمو والسيناريو المرجعي وسيناريو التوقف ويطرح كل منها رؤية مختلفة لمستقبل تلك القنوات.

جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة:

1. ساهم التعرض للدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة بصورة أكثر دقة وتحديد أهدافها، وفي الاختيار الأمثل لعينة الخبراء.
2. ساهمت الدراسات السابقة في فهم الباحث لكيفية تطبيق الأدوات المنهجية والإجرائية بما يخدم جميع جوانب الظاهرة المدروسة، وبما يتفق مع اختيار المناهج وأساليب التحليل الملائمة لموضوع الدراسة في إطار نقدي تكاملي لتفسير الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم صياغة استمارة ديلفي، وأسلوب بناء السيناريوهات المستقبلية للدراسة لاستخلاص السيناريوهات المحتملة أو الممكنة أو المرغوبة للظاهرة محل الدراسة.
3. إعتمد الباحث على عدد من الدراسات السابقة في وضع خطة إستراتيجية لتطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات الحكومية المصرية.
4. ضرورة طرح بعض السيناريوهات لإصلاح منظومة الإعلام، وتفعيل الإستقلال المهني والإداري للمؤسسات الإعلامية وإنتخاب قياداتها من خلال وضع معايير شفافة لقياس الأداء.

تساؤلات الدراسة :

في إطار الأهداف السابقة تسعى الدراسة إلى الإجابة علي عدد من التساؤلات الأتية:

وقد حدد الباحث أهداف دراسته في الآتي:

1- ما المشكلات التي تواجه الأداء المهني للقائم بالاتصال في تلفزيون الدولة المصرية على صعيد المضمون البرامجي والجوانب التشريعية والقانونية والجوانب الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية؟

2- ما السيناريوهات المستقبلية متوقعة الحدوث أو محتملة الحدوث لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري بناءاً علي ماتم تقديمه من أراء الخبراء ورصد الواقع؟

3- ما تصورات الخبراء من الممارسين والأكاديميين لهذه السيناريوهات المطروحة ومساراتها المستقبلية وشروط ومقومات تطبيقها في الواقع المصري؟ وما السيناريو الأقرب للتحقيق؟

4- ما الاستراتيجية المقترحة لتطوير الأداء المهني للتليفزيون الرسمي للدولة المصرية خلال الفترة القادمة حتى عام 2040م.

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات المعرفية Epistemology التي تعتمد على الفلسفة التفسيرية لبناء المعرفة Interpretivism ، والتي تفترض أن العالم الاجتماعي أكثر تعقيداً من أن يخضع لقوانين محددة.

كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الكيفية qualitative التي تعتمد على المدخل الإستقرائي Inducative Approach من خلال جمع البيانات وتحليلها استناداً إلى السياق الذي تقع فيه الأحداث، وبالتالي يتيح استخدام عينات صغيرة وبيانات كيفية من أجل بناء رؤي مختلفة للظواهر المدروسة.

طرق الدراسة:

إقتضت طبيعة هذه الدراسة الإعتماد علي الطرق الأتية:

أولاً: طريقة دراسة الحالة Case Study: لرصد واقع الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية عن طريق الجمع المنظم للبيانات والمعلومات تمهيداً لتحليلها وتفسيرها للخروج منها بالسيناريوهات المحتملة لتطوير الظاهرة محل الدراسة، وكذلك وصف وتحليل وتفسير الأوضاع الراهنة له للتعرف علي طبيعة وأسباب تلك الأوضاع الراهنة والعلاقات المتداخلة فيما بينها، ثم التعرف علي أراء وتصورات الخبراء من الإعلاميين والأكاديميين والممارسين حول المستقبل المتوقع للأداء المهني لتليفزيون الدولة المصرية، ورسم المستقبل الأنسب له في ظل التغيرات المحيطة وتأثيراتها المتباينة.

ثانياً: طريقة الإستشراف: الإستشراف طريقة قائمة علي استقراء الماضي وخصوصياته وفهم الحاضر ومعطياته من أجل التعرف علي الأوجه التي يمكن أن تكون عليها الأوضاع المستقبلية للظاهرة محل الدراسة؛ فالدراسات الإستشرافية تعتمد علي مؤشرات كمية وكيفية ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والإدرية والقانونية وغيرها، مما يمكن من بناء سيناريوهات المستقبل، والدراسات الإستشرافية ليست مستقلة منهجياً، كما أن الغرض من الدراسات الإستشرافية ليست التنبؤ بالمستقبل فحسب،

ولكن لتبصيرنا بجملة البدائل المتوقعة التي تعين علي الإختيار البشري الواعي لمستقبل أفضل.

مجتمع الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة الخبراء من الأكاديميين والمهنيين في مجال الإعلام.

عينةالدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على العينة العمدية غير الإحتمالية، وذلك وفقاً لطبيعة الدراسة ومقتضياتها، لانها تتعلق بنوعية معينة من النخبة الذين تتوافر لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع الظاهرة المدروسة بما يمكنهم من تكوين رؤى وتصورات حول مستقبلها، وتشمل العينة العمدية (200) مبحوثاً ممن لديهم الخبرة في العمل الإعلامي وطبيعته والبيئة المحيطة به، وذلك من الخبراء الأكاديميين من أساتذة الإعلام، أو المهنيين أو الممارسين للعمل الإعلامي.

الإطار الزمني للدراسة:

وقد حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة من 2022 حتي 2030م، وهو ما يعني أنها تقع في إطار المستقبل المتوسط –طبقاً لتصنيف "مينسوتا" الذي قام بوضعه مجموعة من العلماء المنتمين لجمعية المستقبليات الدولية بولاية "مينسوتا الأمريكية"– بما يتيح إمكانية التنبؤ بالسيناريوهات المتوقعة لهذه الدراسة بشكل متدرج، لأن المستقبل القريب والبعيد لا يسمح بإمكانية تشغيل مثل هذه السيناريوهات في ضوء التغيرات الهائلة والمستمرة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة ووسائل إعلامها.

أساليب جمع البيانات:

أولاً: أسلوب دلفي: الفكرة الأساسية التي يقوم عليها أسلوب دلفي هي التوصل إلى صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه، إستناداً إلى أراء عدد من المتخصصين الذين يجمعون بين الخبرة في موضوع إهتمام البحث والقدرة علي الإستبصار والحدس؛

فأسلوب دلفي يستخدم للحصول علي أكبر قدر ممكن من الآراء والمعلومات حول موضوع معين من الخبراء المختصين في هذا الموضوع عن طريق عملية تغذية راجعة تؤهل للتوصل للصورة المستقبلية المرغوبة([3]).

وتتمثل الإجراءات المنهجية لأسلوب دلفي والتى قام بها الباحث في:

1- تحديد موضوع التنبؤ(مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية) وأبعاد هذا الموضوع.

2- تحديد الخبراء (أفراد العينة).

3- إعداد الإستمارة: حيث توضع الأسئلة في شكل استبيان يحتوي على العديد من الأسئلة والبدائل التي تشكل صورة مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصل في التليفزيون المصري، مع مراعاة صياغة الاستمارة بشكل يجعلها تتصل بأهداف البحث مع تتابعها بشكل منطقي، وتم تصميم الاستمارة في ضوء ثلاثة محاور رئيسية هي:

- المحور الأول: رؤية الخبراء لواقع الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة.
- المحور الثاني: تصورات الخبراء حول مستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري وترجيح الخبراء للسيناريوهات المتوقعة الحدوث للأداء المهني في تليفزيون الدولة.
- المحور الثالث: اقتراحات الخبراء لحلول خاصة بتطوير الأداء المهني لبناء استراتيجية مقترحة للتطوير إستناداً علي مقترحات الخبراء وبعض الدراسات والبحوث في مجال الإعلام

4- وتم توزيعها على الخبراء المشاركين وبعد رجوع الإستمارات من الخبراء تم مراجعتها للتأكد من الإجابة على كافة الأسئلة المطلوبة، وقام الباحث

بالتواصل مع بعض الخبراء للاستفسار عن بعض المعلومات والأراء التي تطلبت توضيح منهم.

5- بعد ذلك تأتي خطوة تحليل وتفسير وعرض البيانات التي أسفرت عن ماسبق، والتي تم الاكتفاء بها في رسم صورة المستقبل الممكن أو المحتمل للأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري، وكتابة التقرير النهائي والصورة النهائية للمستقبل بناء على ما أجمعت عليه الآراء.

وتجدر الإشارة هنا إلى: أن الباحث قد قام بإسقاط مرحلة أساسية في تطبيق إستمارة دلفي المعرفية، ألا وهي إعادة عرض هذه الاستمارة علي الخبراء، أي إعادة تطبيقها على نفس الخبراء في صورة جولات عدة، وذلك نظراً لصعوبة ملئ الإستمارة من الخبراء أكثر من مرة، وتم الإستعاضة عن ذلك بزيادة عدد مفرادات العينة إلى 200 مبحوثاً، ولم يتم الإستغناء عن هذا الأسلوب نظراً لما يوفره من قاعدة بيانات ومعلومات تساعد في بناء السيناريوهات المحتملة أو المستهدفة لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري الرسمي.

وبصفة عامة: تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام أسلوب دلفي في البحوث المستقبلية متي كان الموضوع محل الدراسة لا يصلح لتطبيق أساليب التحليل الرياضي الدقيق، وفي حين يمكن الإستفادة من الأحكام الذاتية المبنية على أساس جمعي، كذلك عندما يتطلب موضوع البحث الإستعانة بعدد كبير من الخبراء يصعب معه الاتصال المباشر وتبادل الآراء وجهاً لوجه أو إذا وجدت إختلافات حادة بين الخبراء، وكذلك إذا ما كان صدق البيانات يستلزم إخفاء المشاركين لأسباب معينة، وكذلك توفير حرية التعبير عن الآراء والأفكار وتدفقها بعيداً عن سيطرة الأغلبية أو تأثيرات الآخرين([4])، أي بعيداً عن أي سيطرة تفرضها ما يتمتع به البعض من قوة شخصية أو تفرضها القوة

العددية أو بقول آخر تجنب التأثير المعروف Bandwagon Effect وهو ما لايمكن تجنبه في حالة المناقشات الجماعية

ثانياً: إسلوب كتابة السيناريو: يعتبر السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع إبتدائي مفترض، والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي، ولهذا فإن بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الآداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية، وذلك على الرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً([5]).

واعتمد الباحث علي التقسيم المقترح للسيناريوهات الاستطلاعية –والذي استخدمته العديد من الدراسات المستقبلية في مختلف المجالات– في تقديم السيناريوهات المستقبلية المحتملة أو الممكنة الحدوث للأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري حتي عام 2030م، ويضم هذا التقسيم:

1- السيناريو الإتجاهي أو الخطي (المرجعي): وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة الوضع الحالي علي الظاهرة محل الدراسة، وهذا يستلزم إستمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن، وهنا الأمر يتعلق بإسقاط خطي للحاضر علي المستقبل.

2- السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي): وهو علي خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من بقاء الأوضاع علي حالها، فإن هذا السيناريو يركز علي حدوث تغيرات وإصلاحات علي الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات

الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في إتجاه الظاهرة، مما يسمح بتحقيق الأهداف التي لايمكن تحقيقها في الوضع الحالي.

3- السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الإعتماد في إطار هذا السيناريو علي حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقاً أو قطيعة مع المسارات والإتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات التى قد تطرأ علي بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الإعتبار المتغيرات قليلة الإحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييراً جذرياً.(6)

والباحث في هذه الدراسة قد إلتزم في وضعه للسيناريوهات بالخطوات التالية:

1- وصف الوضع المستقبلي: أي وضع سيناريو مستقبلي محتمل أو مستهدف حدوثه، وهنا ينطلق السيناريو من كتابة الصور المستقبلية التي سيكون عليها الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري الرسمي في المستقبل.

2- وصف المسارات المستقبلية: وهي المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع المستقبلي، ويقصد هنا وصف التتابع المفترض للتليفزيون المصري عبر الزمن (ماضيه وحاضره)، ونلاحظ أن المسار المستقبلي يتشكل من خلال عملية تحليل لجملة الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي بينها عبر الزمن.

3- تحديد شروط الوضع الإبتدائي للسيناريو: تعد هذه الشروط نقطة إنطلاق للسيناريو، ولذلك يجب تحديدها بشكل دقيق، حيث تمثل خلفية المشاهد التي ستتوالي عبر الزمن، أو خلفية إطار الحركة المؤدي في نهاية المطاف إلى

صورة مستقبلية أو أخرى، وقد يعبر الوضع الإبتدائي عن مجموعة من الظروف الفعلية السائدة التي يساعد تحليلها والبحث في احتمالات تغييرها ونشوء ظروف جديدة بفعل أحداث أو تصرفات معينة في رسم المسار أو المسارات الممكنة عبر زمن بناء السيناريوهات

4- الإختلافات والتمايز بين السيناريوهات: وذلك حتى يتسع نطاق الإحتمالات والخيارات المتضمنة في حركة المستقبل.

5- الإتساق الداخلي: ويقصد به التناسق بين مكونات السيناريو وخلوه من التنافر أو التناقض.

6- إمكانية الحدوث: أي يتصف السيناريو بالمعقولية؛ بمعنى شرح خطوات الإنتقال من الوضع الإبتدائي إلى الوضع المستقبلي بطريقة منظمة([7]).

ثالثاً: المقابلات المتعمقة: قام الباحث بإجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة من خبراء صناعة الإعلام في مصر، بهدف المساعدة في رصد الوضع الراهن للأداء المهني للقائمين بالاتصال في التليفزيون المصري الرسمي، والتعرف على السيناريوهات المحتملة أو الممكنة لمستقبل الأداء المهني في التليفزيون المصري في الفترة من 2022 حتي 2030م، والتعرف على مقترحاتهم المستقبلية لتطوير تليفزيون الدولة مهنياً في ظل تأثير المنافسة الإعلامية من خلال وضع إستراتيجيسة مقترحة.

وقد تم اختيارهم من ضمن عينة الخبراء ممن وافقوا على إجراء المقابلة، نظراً لرفض الكثير منهم لضيق الوقت المتاح لديهم، ومن هذه المقابلات ما قد تم بعد انتهاء الخبير من ملء الاستمارة، ومنها ما كان يتم أثناء ملء الاستمارة، وكان الباحث حريص كل الحرص على أن في حالة عدم المقابلة مع الخبير أن يتم التواصل معه تليفونياً أو الكترونياً لمعرفة أرائه وتوقعاته.

الإطار المعرفي للدراسة:

الأداء المهني:

هو العملية التي يقوم بها الأفراد داخل المهنة والتي تتضمن تحديد هيكل معرفي يحدد مجال الخبرة المهنية وزيادة الهوية الجماعية، وصياغة رموز تلائم السلوك المهني وتطور الإلتزام بقواعد المهنة داخل المؤسسات الإعلامية([8]).

القائم بالاتصال:

المقصود به هو أي شخص داخل فريق العمل ينتمي إلى أحد المؤسسات ويضطلع بمسئوليات ما في صنع وإنتاج الرسالة الاتصالية، ويكون دوره مباشراً من خلال الحلقات المختلفة لعمليات صنع الرسالة الاتصالية، بدءاً من وضع الفكرة أو السياسة العامة ومراحل الصياغة المختلفة لها، وإنتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقي بهدف التأثير عليه([9]).

وتعرف ماجدة مراد القائم بالاتصال بأنه: أحد العناصر الفاعلة والمؤثرة في بناء أجندة وسائل الإعلام، ودوره متداخل ومتشابك مع مختلف القوى في عملية ديناميكية دائرية([10]).

ويبين محمد حجاب أن القائم بالاتصال هو: شخص يستهدف التأثير في أفكار الناس، ولديه خلفية واسعة عنها يؤمن بها، ويصدر عنها في سلوكه وتصرفاته، ويستخدم لذلك كافة إمكانيات وسائل الإعلام المتاحة، ويستخدم الأساليب الإقناعية لتحقيق التأثير المطلوب وفق منهج علمي وفني مدروس ومخطط([11]).

ويوضح حسن مكاوي وليلى السيد أن القائم بالاتصال هو: " الشخص الذي يبدأ بصياغة الأفكار وتحويلها إلى معانٍ لتوجيهها إلى الرأي العام"([12]).

خصائص القائم بالاتصال:

ليس هناك نموذج موحد لعدد من الخصائص التي يمكن أن ترسم صورة القائم بالاتصال وعناصرها في علاقتها بالمحتوى أو إقناع المتلقي، إلا أن هناك عددا من البحوث أجريت على بعض هذه الخصائص وبصفة خاصة الخصائص والسمات العامة مثل الدخل والنوع والطبقة وغيرها، وكذلك الخصائص أو السمات الفكرية أو العقائدية التي تؤثر على مصداقية القائم بالاتصال وثقة المتلقي فيما يقوله أو ينشره.

ويعتبر الإحساس بالذات الذي ينعكس على ثقة الفرد بنفسه وتقديره لذاته محصلة أو نتيجة لقدرة الفرد والمجتمع على تلبية حاجات عديدة يتصدرها إحساس الفرد بالأمن بأشكاله وصوره المتعددة والذي ينتقل بالفرد إلى مناطق القدرة على التعبير والمشاركة في صنع القرار ([13]).

وقد ركزت الكثير من البحوث على عدد من الخصائص ذات العلاقة بعملية الإقناع، ويركز دارسو الإقناع الآن على ثلاث خصائص أساسية هي: المصداقية، والجاذبية، والقوة، بجانب خصائص أخرى مثل الحيوية والإنتماء الاجتماعي والسلطة والثقة، ولكن ركز معظم الباحثين على الخصائص الثلاث وهي([14]):

1. المصداقية: يعتمد قياس مصداقية القائم بالاتصال على عنصرين أساسيين هما الخبرة وزيادة الثقة في القائم بالاتصال، ويفسر مفهوم الخبرة بمدركات المتلقي عن معرفة القائم بالاتصال للإجابة الصحيحة عن السؤال والقضية المطروحة وموقفه السليم منها، وهذه تعتمد على التدريب والتجربة والقدرة والذكاء والإنجاز المهني والمركز الإجتماعي، والشخص الخبير هو الذي يملك المعلومات الصادقة والحقيقة عن الموضوع.
2. الجاذبية: نظراً لصعوبة قياس هذه الخاصية موضوعياً، فقد ركز الباحثون على محددات خاصة لهذا المفهوم تتمثل في التشابه والتماثل، وذلك بناء على الفرض القائل بأن المصدر أو القائم بالاتصال ذو الجاذبية سيكون أكثر تأثيراً

على الشخص المحايد أو الذي له الجاذبية في الإقناع([15])، ويتم الإنجذاب إلى الأشخاص المتشابهين ويتم التأثر بهم عن الأشخاص المختلفين، ويوجد عنصران للكشف عن التشابه أو التماثل في الخصائص الديموغرافية وكذلك الخصائص الفكرية أو العقائدية، فالمتلقي يميل إلى القائم بالاتصال الذي يشاركه خصائصه العامة مثل العمر والتعليم والمهنة وغير ذلك، حيث يرى المتلقي أنه يمكن التوحد معه لأنه غالباً ما يكون له نفس الحاجات والأهداف، وكذلك يميل المتلقي إلى القائم بالاتصال الذي يشاركه في الآراء والإتجاهات، ويرى الباحثون أن عنصر الخصائص الفكرية والعقائدية أكثر قوة من التشابه الديموغرافي.

ومن جانب آخر فإن التشابه والمودة يقودان إلى الحب، والحب يشير إلى التشابه مع القائم بالاتصال، فالقائم بالاتصال الذي يثيبنا يصبح جاذباً لنا، وقد يتزايد الحب مع زيادة العائد الذي يتمثل في تخفيف التوتر والضغط والعزلة والخوف، حيث يحب المتلقي الذي يبعده عن الإحساس بالتوتر ويمدنا بالإرشادات الخاصة بتكييف مشاعرنا، فوسائل الإعلام تمد المتلقي بالتسلية والمعلومات الخاصة التي تتكيف مع مشاعره، وفي وقت الأزمات يسعى المتلقي لمزيد من المعلومات التي ترفع عنه التوتر([16]).

3. قوة المصدر: إن القائم بالاتصال يجب أن يكون لديه القوة والتأثير في تغيير اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم، وهؤلاء يكون لديهم القوة التي يمكن إدراكها من خلال سيطرة الفرد وضبطه للأمور بالإضافة إلى قدرته على التدقيق والتمحيص وإدراك المتلقي للضبط والسيطرة ويظهر ذلك في قوة المصدر أو القائم بالاتصال([17])، ويرى الباحث أن المصداقية التي يكتسبها القائم بالاتصال أثناء عمله لها أهمية كبيرة جداً خاصة في نقل وايصال الرسالة الإعلامية إلى الجماهير المستهدفة، ويمكن أن يكون تأثيرها إيجابيًا وسريعًا.

الشروط الواجب توافرها في القائم بالاتصال

إن دراسة القائم بالاتصال لا تقل أهميةً عن دراسة محتوى الرسالة الإعلامية، وغالباً ما تتم دراسات القائم بالاتصال في إطار: (تحليل وسائل الإعلام بوصفها مؤسسات لها وظيفة إجتماعية، والظروف التي تؤثر على إختيار محتوى معين).

الشروط الواجب توافرها في القائم بالاتصال كما حددها ديفد برلو، وهي([18]):

1- توافر مهارات الاتصال وهي خمس مهارات تتمثل في: مهارة الكتابة والتحدث والقراءة والاتصالات والقدرة على التفكير السليم لتحديد أهداف الاتصال.
2- إتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه والموضوع ونحو المتلقي، وكلما كانت الإتجاهات إيجابية زادت فعالية القائم بالاتصال.
3- مستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع الذي يعالجه يؤثر في زيادة فعاليته.
4- مركز القائم بالاتصال في إطار النظام الإجتماعي والثقافي وطبيعة الأدوار التي يؤديها والوضع الذي يراه الناس فيه يؤثر على فعالية الاتصال.
5- معرفة السياسة الإعلامية لمؤسسته، ويتم ذلك حسب" وارين بريد" بعدة طرق منها([19]):

- المشاهده المستمرة لوسيلة المؤسسة الاعلامية.
- المشاركة في الدورات والمحاضرات التي تقيمها المؤسسة.
- عن طريق الإحتكاك مع زملائه ذوي الخبرة في المؤسسة.
- عن طريق توجيهات رئيس المؤسسه.
- عن طريق الخبرة.

العوامل المؤثرة علي الآداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري:

يوجد عدة عوامل تؤثر علي الآداء المهني للقائم بالاتصال وهي([20]):

أولا: معايير المجتمع وقيمه وتقاليده:

يؤثر النظام الإجتماعي بقيمه ومبادئه على القائمين بالاتصال، فقد يضحى القائم بالاتصال أحياناً بالسبق بسبب قيم المجتمع وتقاليده.

ثانيا: المعايير الذاتية للقائم بالاتصال :

تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دوراً في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل النوع والعمر والدخل والطبقة الإجتماعية والتعليم والإنتماءات الفكرية أو العقائدية والإحساس بالذات .

ثالثا: المعايير أو الضغوط المهنية للقائم بالاتصال :

يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها.

وتتمثل هذه الضغوط في كل من:

أ – سياسة المؤسسة الإعلامية: خط العمل الذي تنتهجه المؤسسة الإعلامية قد يمثل ضغوطا على القائم بالاتصال مما يحتم عليه إنتهاج فكر مهني معين.

تتمثل هذه الضغوط في عوامل خارجية وعوامل داخلية، ونعني بالعوامل الخارجية موقع الوسيلة من النظام الإجتماعي القائم ومدى إرتباط المؤسسة بمصالح معينة، وتؤدي هذه العوامل دوراً مهماً في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور، كما أنها تنتهي بالقائم بالاتصال إلى أن يصبح جزءاً من الكيان العام للمؤسسة الإعلامية.

ب– مصادر الخبر: من الصعوبة الإستغناء عن مصادر الأخبار لما له من تأثير على القيم الإخبارية والمهنية.

ت- علاقات العمل وضغوطه: القائم بالاتصال يرتبط مع زملائه بعلاقات عمل تخلق بعداً اجتماعياً وتظهر أهمية ذلك في أن وظيفته بذاتها وظيفة تنافسية بطبيعتها لما يسعى إليه في تحقيق السبق.

ربعا: معايير الجمهور:

إن القائم بالاتصال في حاجة شديدة إلى تحديد جمهوره بدقة، وأن تصوره لهذا الجمهور يؤثرى على قراراته تأثيراً لا يمكن أن نقلل من شانه .

النتائج العامة للدراسة:

يجمع الخبراء على ان نمط ملكية الدولة للتليفزيون المصري من أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المهني للعاملين فيه، علاوة على الظروف الإقتصادية وتراكم المديونيات، وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية ومنافسة الإعلام الخاص والوسائل الرقمية، كما يجمع غالبية الخبراء على أن تليفزيون الدولة بحاجة إلى إستراتيجية دقيقة تقوم على أساس علمي ممنهج لتطوير الأداء المهني لقطاع ماسبيرو فنياً وإدارياً وإعلامياً.

أولاً: واقع الأداء المهني للقائم بالإتصال في القنوات الحكومية المصرية:

1- ملامح المضامين البرامجية المقدمة في القنوات الحكومية الرسمية:

جدول رقم (1)

رؤية الخبراء للمضامين البرامجية المقدمة في القنوات الجومية المصرية

ملامح المضمون البرامجي لتليفزيون الدولة	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعبر عن وجهة نظر الحكومة والدولة.	188	%94	12	%6	0	0
تقدم الرأي والرأي الأخر.	26	%13	11	%5.5	163	%81.5
الحرية في الطرح والتناول للموضوعات المختلفة.	0	0	12	%6	188	%94
تعبر عن قضايا وهموم المجتمع.	47	%23.5	0	0	153	%76.5
تقدم خدمة إخبارية لجميع فئات المجتمع.	185	%92.5	0	0	15	%7.5
عدم قدرتها علي تناول قضايا بعينها.	188	%94	12	%6	0	0
لا تهتم بالتحليل والتفسير.	188	%94	12	%6	0	0
تنوع مصادرها الإعلامية.	35	%17.5	31	%15.5	134	%67
لديها مصداقية عالية في الطرح والتحليل.	0	0	12	%6	188	%94
تقدم أدلة وبراهين.	35	%17.5	134	%67	31	%15.5

تنقل الأحداث مباشرة علي الهواء وتحقق السبق لجمهورها.	47	%23.5	0	0	153	%76.5
لا تمس الحياة الشخصية.	188	%94	12	%6	0	0
تتيح حق الرد والتصحيح عند الخطأ.	35	%17.5	134	%67	31	%15.5
موضوعاتها خدمية في الدرجة الأولي.	185	%92.5	0	0	15	%7.5

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (1)، تقييم الخبراء الأكاديميين والممارسين لأهم ملامح المضمون البرامجي المقدم في تليفزيون الدولة، حيث أبدي الخبراء المشاركين موافقتهم على عدد من البدائل المطروحة والتي تمثل أهم ملامح ذاك المضمون البرامجي، وكان في مقدمتها أنه يعبر عن وجهة نظر الحكومة والدولة، وذلك بنسبة (94%)، وهو ما يعتبره الخبراء أمر منطقي نظراً لنمط الملكية الذي يتبعه التليفزيون المصري وهو ملكية الدولة وميزانيته الأساسية التي تحددها الدولة، وتتساوى تلك النسبة مع الرأي القائل بأن المضمون البرامجي لتليفزيون الدولة غير قادر على تناول قضايا بعينها، حيث يؤكد الخبراء أن هناك قضايا هامة لا يستطيع التليفزيون المضري التطرق إليها بعكس بعض القنوات الخاصة – التي لم تعد كذلك في الوقت الحالي– والإعلام الرقمي، فطالما كان التليفزيون المصري يتبع الدولة ويعبر عن توجهاتها وسياساتها فالموضوعات التي لاتريد الدولة الحديث عنها لن يتم تناولها، علاوة على الموضوعات التي تنتقد الحكومة أو النظام السياسي أو التي لاتوليها الدولة اهتماماً لن تجدها علي شاشات التليفزيون المصري بعكس الموضوعات التي توليها الدولة اهتماما تجدها علي كل شاشات ماسبيرو والقنوات الخاصة –أيضاً– وفي كل المضامين البرامجية.

ثم تأتي موافقة الخبراء – أيضاً– بنفس النسبة علي البديل المطروح والقائل بأن المضمامين البرامجية لتليفزيون الدولة لا تمس الحياة الشخصية لأحد، وهو ما يشير إليه الخبراء بأنه من أهم ما يميز شاشات ماسبيرو.

وتأتي في المرتبة الثانية وبنسبة موافقة (92.5%) من الخبراء كل من الرأي القائل بأن هذه المضامين البرامجية موضوعاتها خدمة في الدرجة الأولي، وتقدم خدمة إخبارية لجميع فئات المجتمع.

ويتبين لنا – أيضاً– من خلال الجدول السابق رقم (1)، أن الخبراء في تحديدهم لملامح المضمون البرامجي المقدم في تليفزيون الدولة قد رفضوا بعض البدائل المطروحة، وجاء في مقدمة رفضهم لهذه البدائل بنسبة (94%)، أن لدية الحرية في الطرح والتناول للموضوعات المختلفة، حيث يؤكد الخبراء علي اختيارهم السابق إذا كانت هناك موضوعات لايمكن تناولها أو التطرق إليها إذن ليس لدية الحرية في طرح وتناول تلك الموضوعات، ويرفض الخبراء وبنفس النسبة أن لدية مصداقية عاليه في الطرح والتحليل.

وياتي في المرتبة الثانية من رفض الخبراء القول بأنه يقدم الرأي والرأي الأخر، وذلك بنسبة عدم موافقة (81.5%)، وتحظي البدائل التالية: (ان تلك المضامين البرامجية تعبر عن هموم المجتمع وقضاياه، وأنه ينقل الأحداث مباشرة على الهواء ويحقق السبق لجمهوره) بنسبة عدم موافقة (76.5%)، ويضيف الخبراء بأن كل أو غالبية الأحداث المنقولة على الهواء في قنوات ماسبيرو هي عباره عن مناسبات رسمية فقط تخص الدولة.

ويرفض الخبراء – أيضاً – وبنسبة (67%) القول بأن المضامين البرامجية للتليفزيون المصري تتنوع وتتعدد مصادرها الإعلامية، مؤكدين أن غالبية القنوات الحكومية وخاصة الإقليمية لديهم عدد محدود من المصادر والضيوف تتعامل معهم دائما في شتى المجالات دون تنوع أو تعدد.

ومن هنا يخلص الباحث إلي أن ملامح المضامين البرامجية في التليفزيون المصري كالأتي:

1. تعبر عن وجهة نظر الحكومة والدولة.
2. عدم قدرتها على تناول قضايا بعينها.
3. لا تهتم بالتحليل والتفسير.
4. لا تمس الحياة الشخصية لأحد.
5. تقدم خدمة إخبارية لجميع فئات المجتمع.
6. موضوعاتها خدمية في الدرجة الأولى.

وتخلو هذه المضامين البرامجية من الأتي:

1. الحرية في الطرح والتناول للموضوعات المختلفة.
2. المصداقية العالية في الطرح والتحليل.
3. تقديم الرأي والرأي الآخر.
4. التعبير عن هموم وقضايا المجتمع.
5. نقل الأحداث مباشرة على الهواء وتحقيق السبق الإعلامي.
6. تنوع وتعدد المصادر الإعلامية.

وتحتاج تلك المضامين لإنماء الأتي:

1. تقديم الأدلة والبراهين علي بعض الموضوعات المقدمة.
2. وإتاحة حق الرد والتصحيح عند الخطأ.

2- **تقييم الخبراء للأداء المهني في القنوات التليفزيونية المصرية الحكومية:**

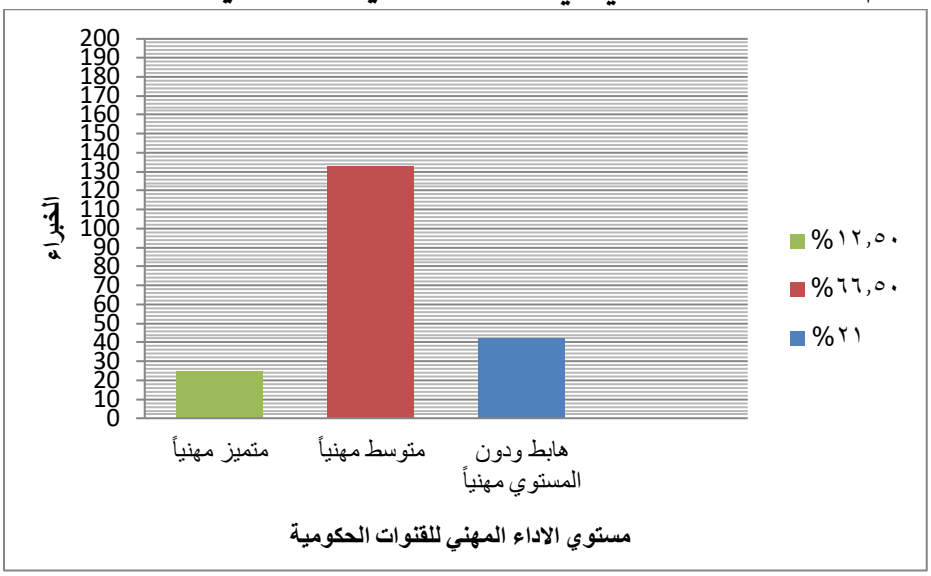

شكل رقم (1)

يوضح مستوى الأداء المهني في القنوات التليفزيونية المصرية الحكومية

يتضح من خلال الرسم البياني السابق رقم (1)، أن تقييم الخبراء لأداء تليفزيون الدولة بأنه متميز مهنيا بلغت نسبته (12.5%)، بينما بلغت نسبة تقييمهم بأنه متوسط مهنياً (66.5%)، بينما جاء تقييمهم بأنه هابط ودون المستوي بنسبة (21%).

3- **ملامح تميز الأداء المهني في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:**

جدول رقم (2)

رؤية الخبراء حول ملامح تميز الأداء المهني للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية(*)

ملامح التميز في الأداء المهني لتليفزيون الدولة	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإلتزام بالعادات والتقاليد والقيم الخاصة بالمجتمع المصري.	122	%77.2	36	%22.8	85	%53.8

* - جملة من أجابوا علي هذا السؤال 158 خبيراً، هم من يرون أن تليفزيون الدولة متميز مهنياً ومتوسط مهنياً.

الإلتزام بالتشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف.	122	%77.2	36	%22.8	85	%53.8
مواكبة الأحداث وتحقيق السبق الإعلامي.	24	%15.2	49	%31	85	%53.8
إلتزامه بالمصداقية والشفافية فيما يقدم من محتوي.	39	%24.7	77	%48.7	42	%26.6
تمتعه بشعبية وجماهيرية بين فئات المجتمع.	24	%.15	65	%41.1	69	%43.7
يتسم بالتنوع في عرض وطرح القضايا المختلفة.	41	%25.9	68	%43	49	%31
يعبر عن هموم ومشاكل وإحتياجات الشعب.	45	%28.5	66	%41.8	47	%29.7
يسعي للتطوير وإستغلال التكنولوجيا في الإنتاج والبث التليفزيوني.	45	%28.5	53	%33.5	60	%38
لديه القدرة علي مواجهة ومنافسة الإعلام الخاص والإعلام الرقمي.	24	%15.2	46	%28.9	88	%55.7
إستغلاله لشبكات الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة لصالحه.	30	%19	63	%39.9	65	%41.1
يجذب نجوم الإعلاميين إليه.	15	%9.5	60	%38	83	%52.5
إنشاء منصات الكترونية خاصة به .	0	0	0	0	158	%100
مشاركته في إنتاج مواد برامجية ودرامية متميزة.	30	%19	65	%41.1	63	%39.9

من خلال الجدول السابق (2)، يتضح أن بعض خبراء الإعلام يرون أن أهم مايميز تليفزيون الدولة مهنياً هو إلتزامه بالقيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع المصري، حيث بلغت نسبة الموافقة (77.2%)، وكذلك الإلتزام بالتشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف بنفس النسبة، ويؤكد الخبراء على أن الإلتزام بالعادات والتقاليد والتشريعات والمواثيق الإعلامية أمراً هاماً في ظل انتشار وسائل إعلام – سواء قنوات خاصة أو مواقع إلكترونية ووسائل تواصل إجتماعي ومنصات رقمية – لا تخضع نهائياً لاية تشريعات ولا تلتزم بأية قرارات تصدر من الهيئة الوطنية للإعلام، ولا تحترم مواثيق الشرف الإعلامية، وكذلك تغلب عليها المادية وتطمح في الربح بغض النظر عدم ملائمة المواد الإعلامية المقدمة مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع المصري.

4- أهم نقاط الضعف وأسباب تراجع الأداء المهني في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية (*) :

أبدى الخبراء الذين رأو أن الأداء المهني لتيلفزيون الدولة دون المستوي مهنياً موافقتهم علي صحة جميع البدائل المطروحة بنسبة (100%)، وإعتبروها من أهم نقاط الضعف وأسباب تراجع الأداء المهني للتليفزيون المصري، والتي كانت كالتالي:

1- وضوح سيطرة الدولة في المواد المقدمة وعلى أداء الإعلاميين والعاملين بتليفزيون الدولة.

2- عدم التعبير عن مصالح الشعب المصري، وانما هو عبارة عن تعبير عن التوجهات السياسية والفكرية التي تنتهجها الدولة، علاوة على أن ذلك لايتم بالشكل الصحيح.

3- عدم قيام التليفزيون المصري بالدور الرقابي على المؤسسات والهيئات الحكومية.

* - جملة من أجابو على هذا السؤال هم 42 خبيراً، هم من أجابو بأن تليفزيون الدولة هابط ودون المستوي مهنياً.

4- الأداء الغير اللائق من بعض مقدمي البرامج، والشكل البرامجي الغير مناسب للموضوع من قبل الفنيين بتليفزيون الدولة.

5- عدم تخصيص مساحة للجمهور لإبداء أرائهم في الموضوعات المطروحة.

6- عدم الإستفادة الكافية من وسائل التواصل الإجتماعي والإعلام الرقمي بشكل كبير.

7- تعامل العاملين بكل التخصصات في تليفزيون الدولة على أنها وظيفة حكومية بعيدة كل البعد عن الإبداع والتطوير

5- معوقات الآداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية(*):

إتفق الخبراء المشاركين في الدراسة مع ما خلصت إليه عدة دراسات([21]) في تحديد بعض المعوقات التي تؤثر علي الآداء المهني للقائمين بالاتصال، والتي عرضها الباحث عليهم في شكل بدائل وأبدو موافقتهم عليها جميعاً والتي جاءت كالتالي:

1- أن العوامل الإدارية المؤسساتية هي أعلى المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال في سعيه لتحقيق الآداء المهني.

2- ثم عوامل التدريب والتأهيل، حيث أن هناك عدد كبير من غير المختصين وهم من الهواة، ومن ثم يحتاجون إلى قدر كبير من التأهيل والتدريب المهني والتكنولوجي.

3- ثم العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية لها تأثير أيضاً علي آداء القائم بالاتصال في التليفزيون المصري خاصة بعد 25 يناير.

4- بيئة العمل التليفزيوني نفسها: حيث أن التشابك والتعقيد في علاقات العمل عملت على إظهار ضغوطات جديدة علي القائم بالاتصال، مما أدى إلى

* - جملة من أجابو على هذا السؤال هم 42 خبيراً، هم من أجابو بأن تليفزيون الدولة هابط ودون المستوي مهنياً.

علاقات عمل أحياناً مشوهة، نشأت وتوسعت بفضل معطيات عديدة سياسية وإجتماعية وثقافية وإقتصادية وإدارية تشكل في مجملها بيئة العمل التليفزيوني.

5- عدم تقدير الإدارة لبعض القائمين بالاتصال، ومطالبتهم بالقيام بأكثر من عمل، مما يؤثر علي الآداء المهني لهم، بالإضافة إلى مجموعة الضغوط الإدارية والمهنية.

6- مصادر المعلومات وخوف المسؤلين من الإدلاء بالمعلومات يؤثر أيضاً علي الآداء المهني، وخاصة المراسلين ومقدمي البرامج.

6- تقييم الخبراء للسياسات الإعلامية التي تتبناها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

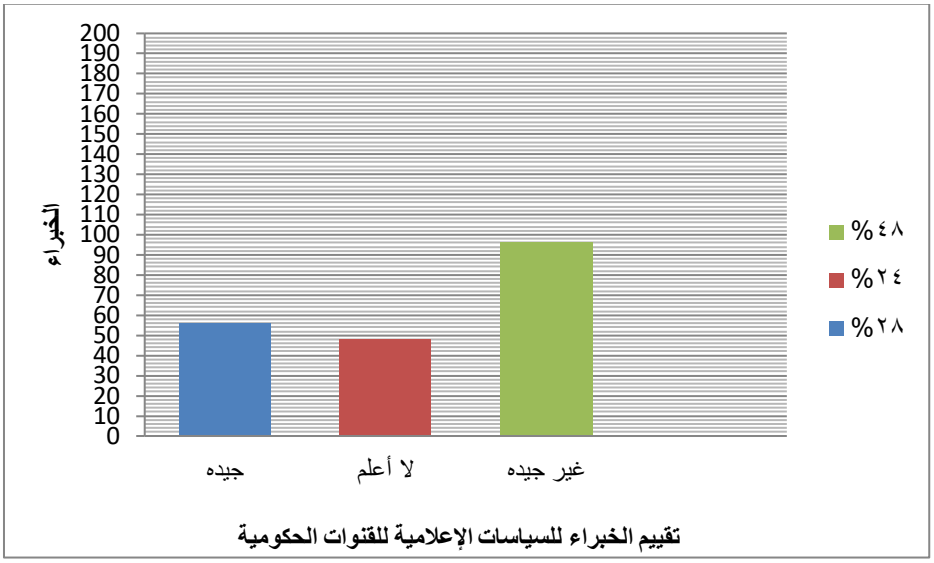

الرسم البياني رقم (2)

يوضح تقييم الخبراء للسياسات الإعلامية التي تتبناها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية

يتضح من خلال الرسم البياني السابق رقم (2)، تقييم الخبراء للسياسات الإعلامية التي يتبناها التليفزيون المصري، حيث جاءت تقييماتهم كالتالي: أن هذه السياسات جيدة بنسبة (28%)، وغير جيدة بنسبة (48%) من أراء الخبراء المشاركين.

7- ملامح السياسات الإعلامية التي تتبناها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

جدول رقم (3)

رؤية الخبراء حول ملامح السياسات الإعلامية التي تتبناها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية

ملامح السياسات الاعلامية التي يتبناها تليفزيون الدولة	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
خدمة مشروعات الدولة.	152	%76	48	%24	0	0
مواجهة الإنتقادات الموجهة للحكومة والنظام السياسي.	128	%64	48	%24	24	%12
لها دور تنموي وتقدم خدمة عامة للمجتمع.	152	%76	48	%24	0	0
مواجهة القنوات الخاصة والإعلام الرقمي.	56	%28	48	%24	96	%48
تتصف بالتنوع والتعددية.	56	%28	48	%24	96	%48

من خلال الجدول السابق رقم (3)، يحدد خبراء الإعلام أهم السياسات الإعلامية التي يتبناها تليفزيون الدولة، وجاء في مقدمة هذه الملامح أن هذه السياسات تعمل لخدمة مشروعات الدولة، وأن لها دور تنموي وتقدم خدمة عامة للمجتمع، وذلك بنسبة (76%) لكل منهما، وجاءت في المرتبة الثانية وبنسبة (64%) أن هذه السياسات تعمل علي مواجهة الانتقادات الموجهة للحكومة والنظام السياسي.

وعلي الرغم من أن البديل المطروح والقائل بان سياسات التليفزيون المصري لها دور تنموي قد حظي بأعلى نسب موافقة من الخبراء إلا أن البعض منهم يرون غياب الدور التنموي لشاشات ماسبيرو وأن الموضوعات الخدمية دون المستوي، وكل ما تحرص عليه هذه القنوات هو خدمة مشروعات الدولة وفرض توجهات الحكومة الحكومة والنظام السياسي، ويتفق هذا مع نتائج الجدول رقم (1) والخاص بملامح المضمون البرامجي.

وقد رفض الخبراء الرأي القائل بأن من ضمن ملامح السياسات الإعلامية التي يتبناها تليفزيون الدولة أنها تتصف بالتعددية والتنوع، وأنها تعمل على مواجهة القنوات الخاصة والإعلام الرقمي وذلك بنسبة عدم موافقة (48%) من إجمالي الخبراء المشاركين.

8- التحديات التي تواجه السياسات الإعلامية للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية

جدول رقم (4)

رؤية الخبراء حول التحديات التي تواجه السياسات الإعلامية

التحديات التي تواجه السياسات الاعلامية للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا تعبر عن كل التيارات.	96	%48	48	%24	56	%28
يغلب عليها الطابع الرسمي	152	%76	48	%24	0	0
تتسم بالجمود.	96	%48	48	%24	56	%28
أصبحت لاتتماشي مع المنافسة الإعلامية الحالية.	96	%48	48	%24	56	%28

يتبين لنا من خلال الجدول السابق رقم (4)، أراء الخبراء حول التحديات التي تواجه السياسات الإعلامية للتليفزيون المصري، وجاء في المرتبة الأولي من اختيار الخبراء للبدائل المتاحة أنها يغلب عليها الطابع الرسمي، وقد حظي هذا البديل بنسبة موافقة (76%)، وتساوت كل من البدائل الأخري في نسبة موافقة الخبراء، حيث بلغت (48%) لكل بديل من البدائل التالية(أنها لا تعبر عن كل التيارات، وانها تتسم بالجمود، وانها أصبحت لاتتماشى مع المنافسة الإعلامية الحالية).

9-مدي توافر المناخ التشريعي الذي يكفل حرية الممارسة المهنية في الدولة المصرية:

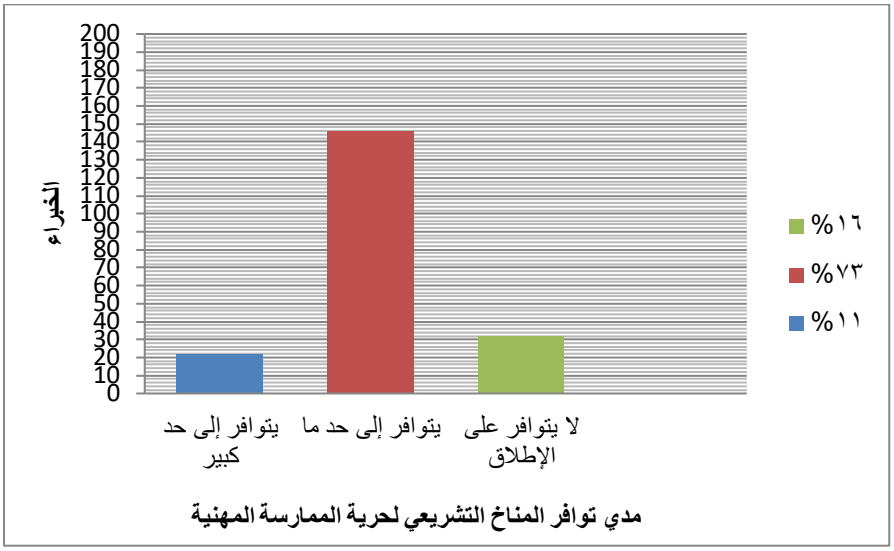

الرسم البياني رقم (3)

يوضح أراء الخبراء حول توافر المناخ التشريعي الذي يكفل حرية الممارسة المهنية

من خلال الرسم البياني السابق رقم (3)، يتبين أن غالبية الخبراء يرون أن المناخ التشريعي الذي يكفل حرية الممارسة المهنية في مصر يتوافر إلى حد ما، حيث جاءت موافقتهم على هذا البديل بنسبة (73%)، ورأت فئة أخرى أن هذا المناخ يتوافر إلي حد كبير وكان ذلك بنسبة (11%) من إجمالي الخبراء المشاركين. بينما رأى نسبة (16%) أن هذا المناخ التشريعي لا يتوافر على الإطلاق.

10- سياسات وممارسات المجلس الأعلي للإعلام ولجانه في ظل المنافسة الإعلامية

جدول رقم (5)

أراء الخبراء في سياسات وممارسات المجلس الأعلي للإعلام ولجانه

سياسات وممارسات المجلس الاعلى للاعلام ولجانه	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
تضمن حرية الإعلام.	32	%16	66	%33	102	%51
تدافع عن توجهات المشاهدين وإحتياجاتهم الثقافية والإنسانية.	63	%31.5	74	%37	63	%39.9
ترتقي بالمحتوي الإعلامي المقدم عبر شاشات القنوات الحكومية والخاصة.	32	%16	66	%33	102	%51
ترتقي بالأداء المهني العام للقنوات التليفزيونية.	32	%16	66	%33	102	%51
تدعم تكافؤ الفرص والحرية في الحصول علي المعلومات	18	%9	109	%54.5	73	%36.5
تفرض قيود علي المحتوي الإبداعي.	76	%38	89	%44.5	35	%17.5
تسمح بزيادة نفوذ السلطة التنفيذية علي الإعلام بصفة عامة وتليفزيون الدولة خاصة.	137	%68.5	31	%15.5	32	%16
تتضارب إختصاصاته مع إختصاصات جهات أخري كنقابة الإعلاميين وجهاز الرقابة علي المصنفات الفنية.	129	%64.5	62	%31	9	%4.5

تتسم ممارساته بالتعسف تجاة وسائل الإعلام والعاملين بها.	12	%6	74	%37	114	%57
عدم القدرة علي السيطرة علي وسائل الإعلام الرقمي الذي لايلتزم بالمعايير المهنية والأخلاقية.	154	%77	35	%17.5	11	%5.5
قراراته حازمة ولا تقبل النقاش علي كل القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة.	32	%16	52	%26	116	%58

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (5)، أن أراء الخبراء إتجهت إلي فئة محايد بنسب كبيره أمام البدائل المطروحة.

ويوضح الخبراء من خلال الجدول السابق رقم (5)، أن هناك عدة ممارسات للمجلس الأعلى للإعلام ولجانه قد جاء في مقدمتها موافقة الخبراء علي عدم القدرة علي السيطرة علي وسائل الإعلام الرقمي الذي لايلتزم بالمعايير المهنية والأخلاقية، فقد حظي هذا البديل بنسبة (77%)، ثم جاء في المرتبة الثانية وبنسبة (68.5%) القول بأن ممارساته تسمح بزيادة نفوذ السلطة التنفيذية علي الإعلام بصفة عامة وعلي تليفزيون الدولة بصفة خاصة، تلاها تضارب إختصاصاته مع إختصاصات جهات أخري كنقابة الإعلاميين وجهاز الرقابة علي المصنفات الفنية بنسبة (64.5%).

وأبدى بعض الخبراء إعتراضهم على بعض البدائل المطروحة، فكان البديل القائل بأن قراراته حازمة ولا تقبل النقاش علي كل القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة في مقدمة إعتراض الخبراء بنسبة (58%)، ثم القول بأن ممارساته تتسم بالتعسف تجاة وسائل الإعلام والعاملين بها بنسبة (57%)، وجاء كل من (سياساته تضمن حرية الإعلام، ترتقي بالمحتوي الإعلامي المقدم عبر شاشات القنوات الحكومية

والخاصة، ترتقي بالأداء المهني العام للقنوات التليفزيونية) في المرتبة الثالثة بنسبة عدم موافقة (51%) لكل بديل.

11- التحديات والمشكلات الإدارية التي تواجه القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية وتؤثر على الأداء المهني:

جدول رقم (6)

أراء الخبراء في التحديات والمشكلات الإدارية التي تواجه القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية

التحديات والمشكلات الإدارية	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
فكرة مركزية السلطة مع غياب الديمقراطية في الإدارة التليفزيونية أو مشاركة الأخرين في القرارات.	140	%70	42	%21	18	%9
عدم وجود رؤية واضحة للعمل وفقاً لها لتحقيق اهداف محددة .	132	%66	45	%22.5	23	%11.5
غياب وضع وترجمة السياسات العامة إلي خطط وأهداف قابلة للتنفيذ.	130	%65	56	%28	14	%7
العمل بأساليب إدارية تقليدية عفا عليها الزمن.	144	%72	47	%23.5	9	%4.5
عدم وجود الرغبة في إستخدام إستراتيجيات إدارية جديدة تناسب المنافسة في سوق العمل الإعلامي.	135	%67.5	59	%29.5	6	%3
غياب التوازن بين أساليب الإدارة والإنتاج التليفزيوني	128	%64	67	%33.5	5	%2.5
عدم القدرة علي التعامل مع	101	%50.5	67	%33.5		%16

التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإستخدامها في الإدارة وفي تحليل البيانات والمعلومات وصناعة القرارات.					32	
غياب القدرة علي قراءة الواقع وتحليله والإستفادة منه في التخطيط المستقبلي.	123	%61.5	60	%30	17	%8.5
غياب القدرة علي إدارة الأزمات الإعلامية وتوقعها مستقبلاً ووضع الحلول والبدائل لتفاديها.	130	%65	54	%27	16	%8
عدم القدرة علي فهم وتوقع إحتياجات ودوافع الجمهور المستهدف ورغباته والقدرة علي تلبية هذه الاحتياجات.	125	%62.5	52	%26	23	%11.5

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (6)، موافقة الخبراء بنسب متفاوتة علي جميع البدائل المطروحة والتي يمكن إعتبارها من أهم التحديات والمشكلات الإدارية التي تواجه تليفزيون الدولة.

وكان في مقدمة هذه المشكلات والتحديات: العمل بأساليب إدارية تقليدية عفا عليها الزمن بنسبة (72%)، ثم فكرة مركزية السلطة مع غياب الديمقراطية في الإدارة التليفزيونية أو مشاركة الأخرين في القرارات بنسبة (70%)، تلاها عدم وجود الرغبة في إستخدام إستراتيجيات إدارية جديدة تناسب المنافسة في سوق العمل الإعلامي بنسبة (67.5%)، ثم عدم وجود رؤية واضحة للعمل وفق هذه الرؤية لتحقيق اهداف محددة بنسبة (66 %).

وتأتي في المرتبة التالية كل من غياب وضع وترجمة السياسات العامة إلي خطط وأهداف قابلة للتنفيذ، وغياب القدرة علي إدارة الأزمات الإعلامية وتوقعها مستقبلاً ووضع الحلول والبدائل لتفاديها بنسبة (65%) لكل منهما، ثم غياب التوازن بين أساليب الإدارة والإنتاج التليفزيوني بنسبة (64%)، علاوة على عدم القدرة علي فهم وتوقع إحتياجات ودوافع الجمهمور المستهدف ورغباته والقدرة علي تلبية هذه الاحتياجات بنسبة (62.5%)، ثم غياب القدرة علي قراءة الواقع وتحليله والإستفادة منه في التخطيط المستقبلي بنسبة (61.5%).

وأخيراً عدم القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإستخدامها في الإدارة وفي تحليل البيانات والمعلومات وصناعة القرارات بنسبة (50.5%).

12- **الأسباب التي أدت إلى وجود هذه التحديات والمشكلات الادارية:**

جدول رقم (7)

رؤية الخبراء حول الأسباب التي أدت إلى وجود التحديات والمشكلات الإدارية

اسباب وجود التحديات الادارية	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
بعض القيادات غير ديمقراطية تؤمن فقط بفكرة مركزية الإدارة.	147	%73.5	42	%21	11	%5.5
عدم وجود معايير محددة للحكم علي الآداء المهني للعاملين بتليفزون الدولة وترك هذه المعايير لأهواء شخصية.	147	%73.5	39	%19.5	14	%7
عدم الأخذ بمبدأ "ذو الخبرة والكفاءة" في تولي المناصب الإدارية وإنما بمبدأ "اهل الثقه".	144	%72	45	%22.5	11	%5.5
الخوف الدائم من التجديد أو إستحداث	126	%63	60	%30	14	%7

خطط إدارية جديدة وإتباع الإستراتيجيات التقليدية.						
عدم الإهتمام بإعداد الكوادر البشرية وإعادة تأهيلها كل فترة لتتناسب.	135	%67.5	49	%24.5	16	%8
إهتمام بعض القيادات الإدارية بتحقيق مصالح شخصية في المقام الأول علي حساب المصلحة العامة لقطاع ماسبيرو.	112	%56	72	%36	16	%8
عدم وجود القيادة الإدارية التي تمتلك الرؤية المستقبلية والخطط القابلة للتنفيذ مع الإلتزام بالقواعد والقوانين مع مراعاة الجانب الإنساني.	137	%68.5	45	%22.5	18	%9

من خلال الجدول السابق رقم (7)، يتضح لنا موافقة الخبراء بنسب متفاوتة علي صحة جميع البدائل المطروحة والتي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود التحديات والمشكلات الإدارية لتليفزيون الدولة والسابق ذكرها في جدول رقم (6).

حيث جاء في المرتبة الأولي من هذه الأسباب كل من : بعض القيادات غير ديمقراطية تؤمن فقط بفكرة مركزية الإدارة، وعدم وجود معايير محددة للحكم علي الآداء المهني للعاملين بتليفزون الدولة وترك هذه المعايير لأهواء شخصية، وذلك بنسبة (73.5%) لكل منهما.

ثم تلاهما في المرتبة الثانية عدم الأخذ بمبدأ "ذو الخبرة والكفاءة" في تولي المناصب الإدارية وإنما بمبدأ "أهل الثقه"، بنسبة (72%)، ثم عدم وجود القيادة الإدارية التي تمتلك الرؤية المستقبلية والخطط القابلة للتنفيذ مع الإلتزام بالقواعد والقوانين مع مراعاة الجانب الإنساني في المرتبة الثالثة بنسبة (68.5%)، تلاها عدم الإهتمام بإعداد الكوادر البشرية وإعادة تأهيلها كل فترة لتتناسب مع المنافسة الإعلامية بنسبة

(67.5%)، ثم الخوف الدائم من التجديد أو إستحداث خطط إدارية جديدة وإتباع الإستراتيجيات التقليدية بنسبة (63%).

وجاء في المرتبة الأخيرة من موافقة الخبراء القول بإهتمام بعض القيادات الإدارية بتحقيق مصالح شخصية في المقام الأول علي حساب المصلحة العامة لقطاع ماسبيرو، وذلك بنسبة(56%).

13- تأثير مصادر التمويل على السياسة البرامجية والأداء المهنى للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

إتفقت رؤية الخبراء المشاركين حول تأثير نمط الملكية (ملكية الدولة) ومصادر التمويل (دعم الدولة والإعلانات) السلبي على توجهات السياسة البرامجية والأداء المهني لتليفزيون الدولة والمتمثلة في:

التدخل في إختيار القيادات الإدارية والبرامجية بالقنوات التليفزيونية التابعة للدولة والذي بدوره يؤثر سلباً على السياسة البرامجية، حيث يتم فرض أهداف وتوجهات الدولة السياسية والفكرية على السياسة البرامجية والموضوعات المطروحة، ومن ثم التأثير على إستقلالية هذه القنوات التليفزيونية وعدم القدرة على ممارسة الدور النقدي لأداء النظام السياسي والحكومة، ويليها ممارسة ضغوطات مهنية وإدارية على القائمين بالإتصال (لرعاة أي برنامج)، ومن ثم تراجع الدور النقدي إزاء الجهات الممولة للإعلانات القليلة خشية أن يتم النقد فيتم عدم بث إعلانات عبر تلك القنوات.

ويري الكثير من الخبراء أن هناك تراجع في المعايير الخاصة بالممارسة المهنية والدور الثقافي والإجتماعي لتليفزيون الدولة رغم عدم وجود ربح مادي أو إتجاه لذلك .

14- تأثير عمل الإعلامي بأكثر من وسيلة علي آدائه المهني:

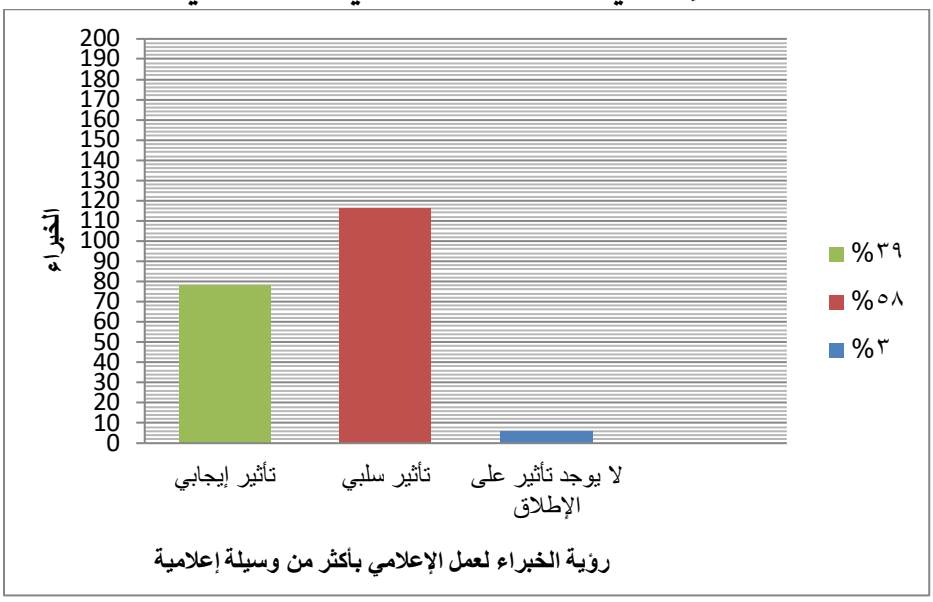

الرسم البياني رقم (4)

يوضح روية الخبراء حول عمل الإعلامي بأكثر من وسيلة إعلامية

من خلال الرسم البياني رقم (4)، يتبين أن الخبراء المشاركين أجمعوا على أن هناك تأثير بالفعل من جراء عمل الإعلامي بأكثر من وسيلة إعلامية مؤكدين رفضهم لمقولة أن ليس له تأثير على الإطلاق فيما عدا نسبة (3%) تري أن المهم أن يلتزم الإعلامي بتعليمات كل وسيلة إعلامية وأن لاتطغي واحدة على الأخرى، وإختلف البعض حول نوع التأثير؛ فمنهم من يرون أن هذا العمل سيكون له تاثير سلبي على أداء الإعلاميين بتليفزيون الدولة وبلغت نسبتهم (58%) من الأكاديمين والممارسين، ويبررون رأيهم بأن التأثير السلبي يأتي من عدم التركير في جهة واحدة، علاوة على أن كل وسيلة إعلامية لها توجهاتها الخاصة وسياستها البرامجية المختلفة عن غيرها من الوسائل الأخرى، ومن ثم فقد يحدث هناك تشتت للذهن، علاوة على الوقت الذي من المفترض يعطية الإعلامي لأي وسيلة سيكون على حساب الأخرى، كما أنه سوف يتشابه المحتوي البرامجي المقدم من حيث الشكل والمضمون في الوسائل التي يعمل بها الاعلامي طبقا لطبيعة عمله.

بينما تذهب فئة أخري من الخبراء بواقع (39%) من إجمالي الخبراء المشاركين بأن التأثير سيكون إيجابي، حيث تبادل الخبرات وإكتسابها من خلال التعامل مع أشخاص جدد والعمل على أدوات فنية وتكنولوجية جديدة، والتعرف على طرق وتوجهات فنية وبرامجية جديدة من خلال القنوات الأخري، علاوة على العلاقات الجيدة مع الأشخاص في القنوات الأخري بما يفيد في تبادل المعلومات أيضاً، ومن ثم فيكون هناك تأثير إيجابي على الشخص ومن ثم على أدائة في تليفزيون الدولة.

15- مدي استفادة القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية مهنياً من وسائل الإعلام الرقمي أو الإعلام الجديد:

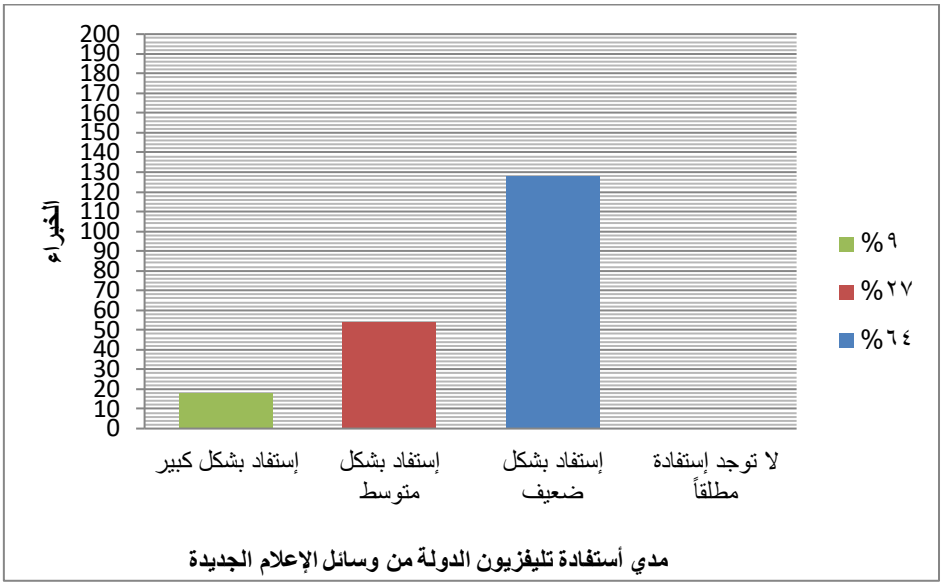

الرسم البياني رقم (5)

يوضح مدي استفادة تليفزيون الدولة الرسمي من وسائل الإعلام الجديد

يتضح من خلال الرسم البياني السابق رقم (5)، أن أراء الغالبية العظمي من الخبراء ذهبت ناحية الإستفادة الضعيفة من قبل التليفزيون المصري من وسائل الإعلام الجديدة، حيث بلغت النسبة (64%)، وتلاها إستفادة التليفزيون المصري بشكل متوسط من وسائل الإعلام الرقمي وبلغت النسبة (27%) من رأي الخبراء المشاركين، وجاءت في المرتبة الأخيرة رأي الخبراء بإستفادة التليفزيون المصري بدرجة كبيرة، حيث بلغت

(9%) من إجمالي الخبراء المشاركين وجميعهم من الممارسين، وتبين للباحث – أثناء تفريغ البيانات– أنهم ممن يعملون بتليفزيون الدولة، وإستبعد الخبراء جميعهم الرأي القائل بأنه لاتوجد إستفادة مطلقاً، مؤكدين أنه لايمكن أن يكون تليفزيون الدولة بمعزل عن تلك التطورات التكنولوجية مهما كانت أزماته؛ فقد تكون الإستفادة ضعيفة لكن لايمكن أن تكون هناك عدم إستفادة نهائيا مثلما لايمكن أن يكون تليفزيون الدولة بوضعه الحالي يستفيد بدرجة كبيرة.

16- أوجه الإستفادة التي حققتها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية من وسائل الإعلام الرقمي أو الجديدة

جدول رقم (8)

يوضح رؤية الخبراء حول الإستفادة التي حققتها القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية من الوسائل الجديدة

اوجه الاستفادة من وسائل الاعلام الرقمي	أوافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
الوصول إلى عدد كبير من الجماهير.	12	%6	36	%18	152	%76
وصول المحتوي إلى جمهور متنوع ومختلف، بنشره علي الانترنت.	57	%28.5	86	%43	57	%28.5
معرفة ردود فعل الجماهير على المحتوى المقدم من خلال نشرها علي صفحاتها على الفيس بوك أو اليوتيوب وغيرها من الوسائل الجديدة.	57	%28.5	86	%43	57	%28.5
يمكن عمل بحوث الإستماع والمشاهدة من خلال تلك المنصات والمواقع الرقمية مما يوفر كثير من الوقت والجهد والتكاليف.	117	%58.5	60	%30	23	%11.5

الإستفادة من الأخبار الفورية التي تتميز بها مواقع الإنترنت، كالصفحات الرسمية والمواقع التجارية.	124	%62	40	%20	36	%17

من خلال الجدول السابق رقم (8)، يتبين لنا أوجه الاستفادة التي حققها تليفزيون الدولة من الوسائل الجديدة، حيث جاءت في المرتبة الأولي وبنسبة (62%) الإستفادة من الأخبار الفورية التي تتميز بها مواقع الإنترنت، كالصفحات الرسمية والمواقع التجارية، ثم يمكن عمل بحوث الإستماع والمشاهدين من خلال تلك المنصات والمواقع الرقمية مما يوفر كثير من الوقت والجهد والتكاليف في المرتبة الثانية بنسبة (58.5%)، ويذهب الخبراء أن عمل بحوث الإستماع والمشاهدة لا يكون بدافع التطوير أو تقديم ما يفضله أو ما يهم الجماهير ولكن من قبيل أنه إجراء روتيني لابد أن يتم بطريقة سهلة وغير مكلفة.

وتحفظ الكثير من الخبراء علي الجزء الخاص بوصول المحتوي لجمهور متنوع ومختلف أو كون معرفة ردود فعل الجماهير على المحتوي البرامجي المقدم، حيث يؤكد الخبراء أن الإدارة التليفزيونية بتليفزيون الدولة لا تبالي بهذه الأمور ولا تضعها في الحسبان على الرغم من أهمية إستخدام هذه الوسائل في وصول رسالة ماسبيرو للجمهور، وهو من أسباب حالة الضعف التي وصل إليها ماسبيرو كما جاء في الجانب الخاص بنقاط الضعف في الأداء المهني لتليفزيون الدولة.

17- أراء الخبراء حول ما إذا كان العاملين بالقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية بحاجة إلى دورات تدريبية أم لا؟

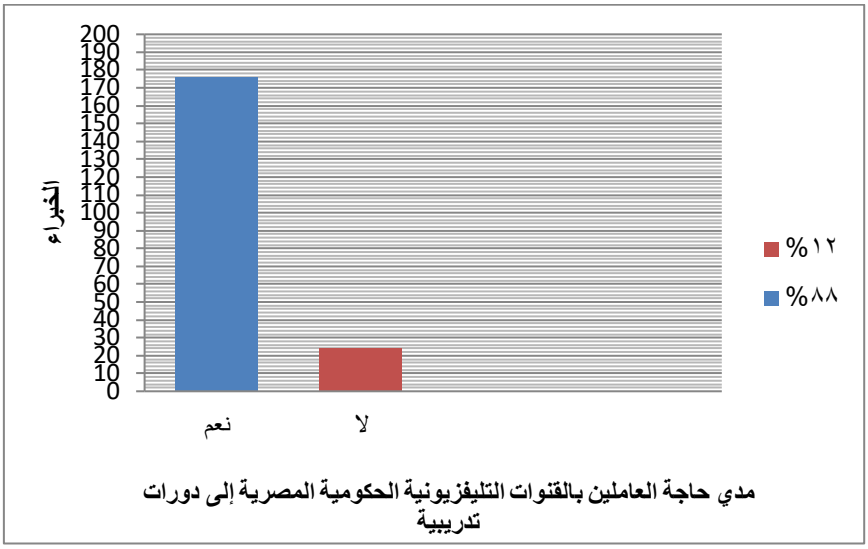

الرسم البياني رقم (6)

يوضح أراء الخبراء حول مدى إحتياج العاملين بالقنوات الحكومية إلى دورات تدريبية

يتبين من خلال الرسم البياني السابق رقم (6)، أن النسبة الأكبر من الخبراء رأت أن العاملين بتليفزيون الدولة بحاجة إلى دورات تدريبية، حيث بلغت (88%) من إجمالي الخبراء المشاركين في الدراسة، بينما جاءت نسبة من رأو أن هؤلاء ليسو بحاجة إلى دورات تدريبية (12%).

18- أهم الدورات التي يحتاج إليها العاملين بالقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية (*).

يذكر الخبراء المشاركين في الدراسة الذين يرون أن العاملين بتليفزيون الدولة عدد من الدورات التدريبية التي يوصون بها لهؤلاء العاملين لتحسين مستواهم المهني علي الصعيد الفني والإداري، ومن أهمها:

* - جملة من أجابوا علي هذا السؤال هم 176 خبيرا من رؤا ان العاملين بالتليفزيون المصري بحاجة إلى دورات تدريبية

1- دورات فنية خاصة بالمنتج البرامجي.
2- دورات إدارية خاصة بالادارة التليفزيونية.
3- دورات مالية خاصة بالامور المالية.
4- دورات تسويقية خاصة بالتسويق.
5- دورات تكنولوجية خاصة بتكنولوجيا الانتاج التليفزيوني وكيفية توظيفها في العمل البرامجي.
6- دورات خاصة بوسائل الإعلام الجديده ومواقع التواصل الإجتماعي وكيفية الإستفادة منها في العمل التليفزيوني.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة الحدوث للاداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية حتي عام 2030م:

فى هذا الجانب يطرح الباحث ثلاث سيناريوهات أساسية متوقعة لمستقبل الاداء المهني للتليفزيون الرسمي للدولة المصرية، وهي السيناريو المرجعي (الثبات)، والسيناريو التفاؤلي (الإبداعي)، والسيناريو الراديكالي التشاؤمي (سيناريو التدهور).

أولاً: السيناريو المرجعى (الثبات):

والمتمثل فى أن الاداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية سيظل كما هو الأن دون تغيير.

الإفتراضات الرئيسية لهذا السيناريو:

يفترض هذا السيناريو ثبات مجموعة العوامل والمتغيرات المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة، سواء أكانت عوامل سياسية أو اقتصادية أو نمط ملكية أو حتى منافسة وسائل الإعلام الخاصة أو الرقمية، وكذلك أوضاع العاملين وتدريبهم وأوضاعهم المالية والفنية، بالإضافة الى المشكلات والتحديات الخاصة بتراكم المديونية.

فترة تشغيل السيناريو:

رأى الخبراء أن هذا السيناريو سوف يستمر تشغيله حتى عام 2025

المكونات الرئيسية للسيناريو المرجعى (سيناريو الثبات) للأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية:

1- نمط الملكية: بقاء نمط ملكية الدولة للتليفزيون المصرى، حيث لن تسمح الدولة المصرية بالتخلى عن هذا النمط من الملكية للتليفزيون نهائياً، ولن تسمح بمحو سيطرتها أو هيمنتها عليه.

2- الأوضاع السياسية والتشريعية: استمرار الأوضاع السياسية على ماهى عليها الأن، واستمرار نظرة النظام السياسى لتليفزيون الدولة على أنه آداة في يد السلطة، مع إستمرار قبضة الدولة على الإعلام سواء الإعلام الخاص أو الحكومى، وإستمرار فرض الدولة سيطرتها وهيمنتها على التليفزيون المصرى، وعدم وجود تجديد فى القوانين المنظمة للبث التليفزيونى وقوانين الحريات وحق الحصول على المعلومات، وإستمرار العمل بأخر القوانين التى وضُعت قانون 180 لسنة 2018 وما يترتب عليه من قرارات وقوانين ولوائح خاصة بالإعلام المصرى، بمعني عدم حدوث أية تغييرات تذكر في الأوضاع السياسية والتشريعية.

3- الأوضاع الإدارية والاقتصادية: ثبات الأوضاع الإدارية والإقتصادية فى الدولة المصرية على ما هى عليه، مع إستمرار وجود خلل في الهيكل الإداري، وجمود في الفكر الإداري، وإستمرار الفساد والمحسوبية، مع إعتماد التليفزيون المصرى على تمويل الدولة بشكل أساسى، وإستمرار تراكم المديونية، وإستمرار التقلبات المادية للعاملين مع عدم وجود مصادر إضافية لتليفزيون الدولة.

4- منافسة الإعلام الخاص والإعلام الرقمي: سيظل الإعلام الخاص على منافسته لتليفزيون الدولة يسقطب العاملين به نظير أجوراً كبيرة، وسيظل الإعلام الرقمى على منافسته لتليفزيون الدولة كما هو، وستظل عدم إستفادة التليفزيون المصرى بالصورة الكاملة من هذه الوسائل كما هى الأن.

القوى الفاعلة فى هذا السيناريو:

تتنوع القوى الفاعلة فى هذا السيناريو، ويأتى فى مقدمتها إستمرار النظام السياسى فى فرض هيمنته وسيطرته على تليفزيون الدولة وعلى الإعلام فى مصر بشكل عام، كما تلعب الأوضاع الإدارية والإقتصادية لتليفزيون الدولة وإنتشار الفساد والمحسوبية وعدم الرغبة في التجديد وتراكم المديونية دوراً هاماً، وكذلك الأوضاع المادية للعاملين وكثرة أعدادهم مع ثبات عائد الإعلانات القليلة، والتشريعات الخاصة بتداول المعلومات وقوانين الحريات ومدى التزام الإعلاميين بالتشريعات وأخلاقيات المهنة، ثم ثبات دور التكنولوجيا الحديثة وما فرضته من وسائل إعلام خاصة ورقمية قادرة على المنافسة.

المسار أو المسارات المستقبلية لسيناريو الثبات:

والتى من الممكن أن تؤدى إلى ثبات الاداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة مستقبلاً فى ظل المنافسة الإعلامية دون تغيير سواء للأفضل أو الأسوء والتى يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

- الأحداث: وفى هذا السيناريو تظل الأوضاع السياسية والإقتصادية والتشريعات والقوانين المنظمة للعمل كما هى، وتظل المشكلات القائمة التى يعانى منها العاملين بالتليفزيون المصرى والتحديات المفروضة والديون المتراكمة كما هى دون تغيير.
- التصرفات: ويقصد بها مجموعة التداعيات والتغيرات التى ستحدث فى الظاهرة والتى تتضمن ثبات الأوضاع المحيطة كما هى دون تغيير.

وصف الوضع المستقبلى المحتمل للاداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة حتى عام 2030 فى إطار سيناريو الثبات:

وفقاً لهذا السيناريو الذى يفترض بقاء الأوضاع كما هى عليها يمكن الإشارة إلى مايلى :

1- بقاء العمل بقاء قانون 180 لسنة 2018 والخاص بتنظيم شئون الإعلام فى الدولة المصرية والعمل به دون تغيير، مع الإبقاء على المواد المتعلقة

بحرية الإعلام وتداول المعلومات وتشكيل المجلس الأعلى للإعلام وهيئاته الثلاثة وإختيار رئيسه وأعضاءه ورؤساء الهيئة الوطنية للإعلام وأعضاءها التى تقوم على إدارة تليفزون الدولة، وكل المواد التى تخص هذا المجلس وهيئاته، مع الإبقاء على المواد المتعلقة بتنظيم شئون البث التليفزيونى، وبقاء هذه القوانين –كما هى– يعنى إستمرار فرض القيود على الحريات وإستمرار فرض الرقابة على تليفزيون الدولة، وهو ما يؤثر سلباً على طبيعة المضمون المقدم وعلى الأداء المهني للقائمين بالاتصال في تليفزيون الدولة.

2- تستمر الدولة ونظامها السياسى فى فرض سيطرتها وهيمنتها على التليفزيون المصرى فى الوقت الذى تنتهج فيه بعض برامج الإصلاح السياسى والإقتصادى والذى يعطى مساحة للقطاع الخاص فى الإعلام – مع وجود قبضة الدولة عليه– أكثر مما يعطى لتليفزيون الدولة والقائمين بالاتصال به، والذى لن تقبل الدولة بتنحى سيطرتها عنه، مما يعنى تسييس المضمون البرامجى والضغط على الأداء المهنى.

3- وبما أن ملكية الدولة للتليفزيون تظل كما هى بكل ما تحمله من أعباء وبكل ما تحمله من مميزات أو مساوئ، وبالتالي تظل الدولة هى الممول الوحيد أو الرئيسى وأن عائد الإعلانات سيظل قليل كما هو؛ فسيظل التليفزيون المصرى تابع للنظام السياسى والحكومة التى تموله، ولن يستطيع التطوير مهنياً وبرامجياً؛ حيث لم يعد هناك عائد إضافى علاوة على إستمرار تراكم المديونيات كما هى والتى لا يستطيع ماسبيرو – بصورته الحالية– تحقيق أرباحاً كثيرة تغطى مديونياته وتغطى حقوق العاملين به، كما لا تستطيع الدولة إسقاط هذه الديون من على كاهل ماسبيرو.

4- يظل نمط الإدارة فى تليفزيون الدولة كما هو عليه الأن، وتظل المحسوبية والمجاملة هى إحدى عوامل الوصول الإدارى لأحد المناصب، وكذلك تظل الوساطة فى التعيين كما هى، وبالتالى تظل الأوضاع الإدارية دون تغيير.

5- وتظل اشكاليات التدريب والتأهيل داخل قطاع التليفزيون (ماسبيرو) على ما هو عليه دون تغيير نمط التدريب أو تغيير القائمين على هذه الإدارة أو حتى إدخال أفكار جديدة أو إلغاء هذا التدريب من الأساس لكن يظل الوضع كما هو عليه الأن.

6- وفى هذا المسار لن يتغير أداء العاملين فى تليفزيون الدولة، حيث تظل أخطاءهم الفنية والإدارية كما هى، مع عدم تطوير المحتوى المقدم، مع بقاء ضعف المضمون البرامجى، وعدم الإستفادة من وسائل الإعلام الخاص أو الرقمية أو وسائل الإعلام الجديدة أو إنشاء منصات رقمية، وتظل المنافسة الإعلامية قائمة مع عدم القدرة على مواجهة هذه المنافسة، وعدم قدرة التليفزيون على مواكبة المستحدثات الجديدة والذى يظل تأثيره سلبياً على مضمونه البرامجى، ويظل الإعلامى بتليفزيون الدولة يعمل بأكثر من وسيلة إعلامية نظير الأجور المرتفعة بالقطاع الخاص وتعويض الأزمات المالية التي تحدث لعاملين ماسبيرو مهتماً بمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة.

ثانياً: السيناريو الإبداعى (التفاؤلى):

المتمثل فى أن الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية سيستطيع أن يحقق قدراً من التطور ويتعامل العاملين مع كل التطورات التكنولوجية المتاحة التى ستدعم منافسته فى مجال صناعة البث التليفزيونى.

<u>الإفتراضات الرئيسية لهذا السيناريو:</u>

1- يفترض تحسن مجموعة العولمل والمتغيرات المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة.

2- إستمرار النظام السياسى فى تطبيق برامج الإصلاح السياسى والإقتصادى والإدارى والمهني ومكافحة الفساد فى الدولة المصرية.

فترة تشغيل هذا السيناريو:

يرى الخبراء أن هذا السيناريو سوف يبدء تشغيله فى الفترة من 2026 وحتى 2030 أى خلال الخمس سنوات الأخيرة من الفترة التى إختارها الباحث لدراسته.

المكونات الأساسية للسيناريو التفاؤلي:

1- سياسياً وتشريعياً: تغيير إيجابى فى الأوضاع السياسية مع مزيداً من الاستقرار السياسى والأمنى والاصلاحات السياسية فى الدولة، حيث ستطلق الدولة للإعلام الحرية الكاملة، وتتجه نحو مزيداً من الحرية والديمقراطية، وتتخلى الدولة عن فرض سيطرتها وهيمنتها على التليفزيون المصرى، ، مما يعود بالإيجاب على الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون المصري، ومن أهم ملامح التأثيرات الإيجابية لذلك: أولاً: تطوير منظومة القوانين الخاصة بتنظيم البث التليفزيونى، وتغيير في نمط ملكية تليفزيون الدولة مما يتيح له فرصة أكبر من الحرية والإستثمار فى مجال البث التليفزيونى، ثانياً: مزيداً من القوانين التى تطلق الحريات الإعلامية وتتيح لتليفزيون الدولة الكشف عن قضايا الفساد فى القطاع الحكومى دون تستر أو تعتيم عليها، وهو ما يؤدى بالضرورة لصدور قوانين تضمن حق الإعلاميين فى الحصول على المعلومات التى تدعمهم فى عملهم بحيث يتوفر للجمهور كل ما يحتاج اليه من أرقام وتفاصيل وإحصاءات تخص نشاط الحكومة والنظام القائم، ثالثاً: تراجع دور الدولة فى السيطرة على قطاع الإعلام وخاصة إنهاء الهيمنة على القنوات التابعة لقطاع ماسبيرو، ورجوع دور التليفزيون المصرى لما هو منوط به فى الأساس كونه أداة ترفيهية وتثقيفية وإخبارية تلتزم بالمعايير المهنية والاخلاقية وتنشر القيم الإيجابية وتضمن حق الجمهور فى المعرفة والأخبار بعيداً عن الإستغلال السياسي من أجل تحقيق أهداف خاصة بالسلطة الحاكمة.

2- نمط الملكية: فى هذا السيناريو ستطور الدولة منظومة التشريعات والقوانين الخاصة بعملية البث التليفزيونى وملكية تليفزيون الدولة بالشكل الذى يسمح بالإنتقال من نمط ملكية الدولة إلى أفضل أنماط الملكية التى رشحها الخبراء في إحدى الدراسات

الإعلامية ([22]) وهو نمط تليفزيون الخدمة العامة فى مقابل تخلى الدولة عن هيمنتها وسيطرتها، وبما يضمن عدم دخول رؤس الأموال الخاصة فى ملكية هذه القنوات ومحاولة تحيزها لأشخاص بعينهم مثلما كانت مع السلطة من قبل.

3- اقتصادياً وإدارياً: سوف تقوم الدولة بتطبيق برامج الإصلاح السياسى والإقتصادى والإدارى، ومن ثم إتجاه الأوضاع الإقتصادية إلى التحسن بما يؤدى إلى تراجع العجز فى الموازنة العامة للدولة وإستقرار معدلات الدين العام الدولة، وتراجع معدلات التضخم وزيادة الأجور ووضع حدود دنيا وعليا للإجور بما يسمح بأجور عادلة، إضافة إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية، ومن ثم تزايد إحتياط النقد الأجنبى وإنتهاج الإصلاحات الإقتصادية والإدارية اللازمة لتصحيح مسار التليفزيون المصرى ووضعه على الطريق الصحيح، ومن ثم سوف تتجه الدولة إلى إسقاط مديونية ماسبيرو، وسوف يكون تمويله بعد قيام تليفزيون الخدمة العامة من ضرائب الشعب، ومن مشروعاته وأرباح قنواته، الأمر الذى يعنى أنه سوف يدخل فى شراكات وإستثمارات والأخذ بسيناريو التعددية والتنوع "إستراتيجية الشراكة القائمة علي التعددية والتنوع كستراتيجية بديلة عن النمط التقليدي"؛ بما يعنى إستقلالية قنوات ماسبيرو وإنهاء هيمنة الدولة عليه، علاوة على تفعيل دور مجالس الإدارات ومجالس القنوات والجمعيات العمومية، بما يعنى الأخذ بنمط الإدارة بالمشاركة، والذى يؤدى إلى مزيداً من الإزدهار، ووصول الكفاءات إلى المناصب الإدارية والفنية التي تستحقها مما يعنى تحقيق مكاسب إدارية ومادية لهذا القطاع فى المستقبل.

4- منافسة القنوات الخاصة ووسائل الإعلام الرقمى أو الجديدة: نتيجة للتأثيرات الإيجابية لتخلى الدولة عن نمط الملكية وإطلاق يدها عن القنوات التابعة لماسبيرو وتمويلها وإسقاط مديونيتها، وما سبق الإشارة اليه من تحسن الأوضاع الاقتصادية فى مصر، والأخذ بسيناريو التعددية والتنوع لتليفزيون الدولة، وزيادة حجم الإستثمار فى مجال البث التليفزيونى، وذلك تماشياً مع الإزدهار الإقتصادى فى الدولة والنهج الإدارى الصحيح مما يحقق مكاسب مالية لتليفزيون الدولة، ومن ثم قدرته على

منافسة القنوات الخاصة، وذلك فى إطار تحسن أوضاع قنواته إقتصادياً وسياسياً ومهنياً، ومن ثم سيكون لديه القدرة –أيضاً– على الإستعانة بكوادر إعلامية ترتقى بالمضمون المقدم، ومن ثم جذب مزيداً من المعلنين الذى يؤدى بدوره إلى زيادة الدخل، ومن ثم مزيداً من الإنفاق على هذه القنوات نتيجة للكسب المادى ولإستقرار الأوضاع الاقتصادية لها، ومن ثم تستطيع هذه القنوات الإنفاق على تدريب العاملين على الأساليب التكنولوجية الحديثة، والإستفادة من وسائل الإعلام الجديدة والتكامل معها، ووجود كوادر تعمل على إنشاء منصات رقمية تعبر عنها، والدخول فى شركات مع القطاع الخاص، مما يدعم قدرتها وتفوقها فى المنافسة الإعلامية القائمة والإستمرار فى السوق الإعلامي مستقبلاً.

5- التدريب والتأهيل: بما أن هناك مكاسب مالية وإصلاحات إدارية، إذن سيكون هناك إهتمام الإدارة الجديدة بنظام التدريب داخل تليفزيون الدولة، والعمل على تطوير إدارة التدريب وتوليتها لمتخصصين وذو كفاءة عالية، والتنسيق –أيضاً– مع الجامعات الحكومية والخاصة لتطوير نمط الدراسة والمقررات الدراسية بما يحتاجه سوق العمل الإعلامى، ولتضيق الفجوة بين الجوانب النظرية والعملية، وتخريج جيلاً جديد قادر على المنافسة فى سوق صناعة البث التليفزيونى وبما يخدم المؤسسات الإعلامية فى مصر، مع الالتزام بالمعايير وأخلاقيات العمل الإعلامى، وبما يتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع المصرى.

القوى الفاعلة فى هذا السيناريو:

تتنوع القوى الفاعلة فى إطار هذا السيناريو، ولكن يأتى فى مقدمتها النظام السياسى وتطوره وإتجاهه نحو المزيد من الديمقراطية وضمان الحريات، واطلاق الإعلام بصفة عامة من قبضته، وتنحى سيطرة الدولة عن التليفزيون المصرى، مع توفير فرص إيجابية لقوانين وتشريعات تضمن الحريات وحق الحصول على المعلومات، ومن ثم سيعود ذلك بالنفع على الأداء المهنى للتليفزيون المصرى، يلى ذلك الإصلاح الإقتصادى والإدارى، والذى من المتوقع أن يضمن تطوراً إيجابياً يتيح عادلة فى توزيع الأجور والدخل للإعلاميين وهى المشكلة التى كانت سبباً رئيسياً فى هروب

الإعلاميين من تليفزيون الدولة إلى القطاع الخاص الأعلى أجراً، وبالتالى حل مشاكل العاملين بماسبيرو، ثم اتاحة الفرصة فى وصول الكفاءات لمناصب إدارية بما بخدم الجانب الإدارى لهذه المؤسسة، ومن ثم تحقيق مكاسب إدارية ومنها مادية مع عدم سيطرة سياسية مع أجور عادلة؛ كل ذلك ينعكس إيجابياً على الأداء المهنى، ومن ثم الإستفادة من التطورات التكنولوجية والقدرة على المنافسة لوسائل الإعلام الخاصة والرقمية وتحقيق التكامل معها.

المسار أو المسارات المستقبلية :

والتى من الممكن أن تؤدى إلى حدوث تطور إيجابى فى الاداء المهني لتليفزيون الدولة مستقبلاً، وذلك بتأثير التطوير فى مجموعة من العوامل التى يمكن الإشارة اليها :

1- الأحداث: فى إطار هذا السيناريو تتغير الجوانب السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والإدارية بشكل إيجابى بما يساعد فى حل الكثير من المشكلات التى يعانى منها التليفزيون المصرى والتحديات المفروضة عليه.

2- التصرفات: يقصد بها مجموعة التداعيات والتغيرات التى تحدث فى الظاهرة والتى تتضمن تحسين الأوضاع المحيطة بتليفزيون الدولة.

وصف الوضع المستقبلى (المحتمل) للاداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية فى إطار سيناريو التفاؤل:

وفقاً لهذا السيناريو الذى يفترض تحسن الأوضاع المحيطة بالأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة الرسمي يمكن الإشارة الى ما يلى :

1- إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للبث التليفزيونى خاصة قوانين الملكية والحريات وحق الحصول على المعلومات.

2- حظر فرض الرقابة بأى وجه سواء أكان إدرايا أو قضائياً على وسائل الإعلام المصرية وخاصة التليفزيون المصرى، وقصرها فى حالة الحرب أو التعبئة العامة، وليس عند إعلان حالة الطوارئ.

3- حظر توقيع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى تُركب بطريقة البث أو العلانية بإستثناء جرائم التحرض على العنف أو التنمر أو الطعن فى الأعراض والإكتفاء بالغرامة والتعويض المدنى.

4- منع سيطرة الدولة على قنوات التليفزيون المصرى وإنهاء هيمنها عليه، والتزامها بضمان إستقلال هذه القنوات بما بكفل حياديتها وتعبيرها عن كل الأراء والإتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الإجتماعية، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأى العام.

5- البيانات والمعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة للمواطنين، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها وقواعد إيداعها وحفظها والتظلم من رفض إعطاءها (للإعلاميين أو المواطنين)، كما يحدد القانون عقوبة حجب أو إعطاء معلومة مغلوطة عمداً (للإعلاميين أو المواطنين).

6- إسقاط الدولة لمديونية ماسبيرو مع تطور الأوضاع الإقتصادية له، مع تطوير تلك القنوات، وتفعيل دور مجالس الإدارة ومجالس المديرين والجمعيات العمومية ووصول الكفاءات الإدارية والفنية إلى حقها الطبيعى .

7- الأخذ بنمط التعددية والتنوع والدخول فى إستثمارات وشراكات خاصة بتليفزيون الدولة ومرتبطة بنشاطه الأساسى (النشاط الإعلامى) مع تحول مؤسسة التليفزيون المصرى من مجرد مؤسسة ناقلة للإخبار والبرامج إلى مؤسسة منتجة ومصدرة للإخبار والمواد الإعلامية بكل صورها لكل الوسائل الأخرى.

8- ومع زيادة الاستثمار لتليفزيون الدولة يتبعه مزيداً من الإنفاق على تدريب العاملين على الأدوات التكنولوجية والتطوير، والقدرة على الإستعانة بالكوادر الإعلامية، والقضاء على مشكلة الأجور كى تظل الكوادر الإعلامية والإدراية المدربة داخل مؤسسة التليفزيون المصرى ولا تنتقل إلى الوسائل الإعلامية الخاصة، مع ضرورة الإهتمام بالتدريب والتأهيل، والتنسيق مع الجامعات بما

يخدم سوق العمل، ومن ثم رفع كفاءة الأداء المهنى للإعلاميين والعاملين بقطاع ماسبيرو، مع الإلتزام بالمعايير المهنية والاخلاقية وعادات وتقاليد المجتمع المصرى، مما يزيد من قدرة تليفزيون الدولة على المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى سواء الخاصة أو الرقمية.

9- ومن ثم عودة تليفزيون الدولة للدور المنوط به بالشكل الذى يؤهله ليكون أداة اجتماعية ترفيهية تثقيفية إخبارية تحافظ على جمهورها وتلبى رغباتهم واحتياجاتهم، وتسمح بالمنافسة بل والتكامل مع وسائل الإعلام الرقمية أو الجديدة والقنوات الخاصة.

ثالثاً: السيناريو التراجعي (التشاؤمي):

والمتمثل في أن الاداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية لن يستطيع الصمود أمام منافسة وسائل الإعلام الأخري–القنوات الخاصة والوسائل الرقمية– وبالتالي سيتراجع بشكل عام.

الإفتراضات الرئيسية لهذا السيناريو:

يفترض حدوث تراجع وتدهور بالعوامل والمتغيرات المؤثرة علي الأداء المهني للقائم بالاتصال في التليفزيون الرسمي للدولة المصرية سواء كانت عوامل سياسية وتشريعية أو إقتصادية أو إدارية أو أوضاع العاملين به وتفاقم مشكلات التدريب والتأهيل، وتراجع وتدهور المضمون البرامجي المقدم، مع تراجع قدرة تليفزيون الدولة في مواجهة المشكلات والتحديات المالية الخاصة به من مصادر التمويل وتراكم المديونيات وعدم حصول عدد من العاملين على حقوقهم المالية والوظيفية، علاوة على عدم القدرة على المنافسة للوسائل الإعلام الخاصة والوسائل الرقمية.

فترة تشغيل السيناريو:

يرى الخبراء أن هذا السيناريو سوف يبدأ تشغيله في الفترة من 2026 وحتي 2030م .

المكونات الأساسية للسيناريو:

1- سياسياً وتشريعياً: تغيير سلبي في نظرة النظام السياسي لتليفزيون الدولة والدور المنوط به، مع زيادة هيمنة الدولة على الإعلام الحكومي في مصر وفرض هيمنتها وسيطرتها بشكل صارم، مع تسييس أكثر للتليفزيون المصري، ولم تعد النظرة إليه إلا أنه سوى أداة في يد الحكومة توجهها مثلما تشاء، ومن ثم فرض مزيداً من القوانين المقيدة للحريات بما يعوق الإعلام عن كشف قضايا الفساد بالقطاع العام والحكومي، مما يؤثر سلباً على الأداء المهني، وعدم إهتمام الدولة بتطوير التليفزيون المصري، مع زيادة المنافسة من قبل الوسائل الأخرى، وإتجاه الدولة دائما نحو القنوات الخاصة ومواقع التواصل الإجتماعي في حالة الرغبة في الوصول إلى الجماهير المصرية، مما يؤدي إلى تراجع دور التليفزيون المصري مهنياً، ولم يعد سوي إحدي أدوات الدولة التي تدعم به شرعيتها وحكومتها إذا أرادت ذلك، ومن ثم إنخفاض أكثر لنسب المشاهدة في ظل عدم إنتهاج الدولة لبرامج الإصلاح السياسي.

2- إقتصادياً وإدارياً ومهنياً: سوء الأوضاع الإقتصادية، وزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وعدم إستقرار معدلات الدين العام، وتزايد معدلات التضخم، وعدم زيادة الأجور مع عدم وضع حدود دنيا وعليا لها، بما يؤدي إلى توزيع غير عادل للأجور، إضافة إلى تراجع معدلات الإستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى تراجع في إحتياط مصر الأجنبي، وعدم إنتهاج الإصلاحات الإقتصادية اللازمة.

ومن أهم ملامح التأثيرات السلبية: ضعف الإمكانيات الإقتصادية للتليفزيون المصري، وتفاقم إشكاليات التدريب والتأهيل، وعدم قدرة الكفاءات للوصول لمناصب إدارية أو فنية في ظل نظام تفاقم فيه التعيين بالمحسوبية والوساطة والمحاباة، ومن ثم إفتقاره إلى الفكر المؤسسي لعدم توافر كوادر ذات كفاءة تستطيع التطوير والمنافسة، ومن ثم تراجع الأداء المهني والذي سينعكس على المضمون المقدم وتسييسه، ومن ثم تراجع نسب المشاهدة لميل قنوات تليفزيون

الدولة إلى مزيداً من السطحية، ومن ثم إنعدام دخل الإعلانات، وعدم قدرة الدولة على تحمل تكاليف العمالة، ومن ثم هروب العاملين والإعلاميين إلى القنوات الخاصة، وعدم قدرة الدولة على توفير الميزانية اللازمة ليستطيع ماسبيرو مواكبة التطورات التكنولوجية، مع عدم قدرة التليفزيون المصري علي الدخول في إستثمارات، وعدم القدرة على التعددية والتنوع في المضمون والإنتاج.

3- منافسة القنوات الخاصة ووسائل الإعلام الرقمي: مع عدم قدرة تليفزيون الدولة والعاملين به على مواكبة التطورات التكنولوجية نظراً لسوء الأحوال الإقتصادية وتراكم مديونياته، ومع فقد الدخل الإضافي من الإعلانات القليلة، الأمر الذي يؤدي إلى هروب العاملين به للقنوات الخاصة أو العمل بأكثر من وسيلة لتحسين الدخل الذي لم يحقق في تليفزيون الدولة، ومع زيادة هيمنة الدولة وفرض سياستها عليه يتراجع الأداء المهني وتتفاقم إشكاليات التدريب والتأهيل داخل مؤسسة التليفزيون الحكومية، ومن ثم تزداد منافسة الوسائل الرقمية والقنوات الخاصة بل ستحسم المنافسة لصالحهم، حيث يستطيع أياً منهما مواكبة التكنولوجيات الجديدة وتطوير المضمون المقدم مع إستقطاب الكفاءات ومن ثم إستقطاب الإعلانات.

القوي الفاعلة في هذا السيناريو:

تتنوع القوى الفاعلة في إطار هذا السيناريو ويأتي في مقدمتها النظام السياسي وما سيقوم به من زيادة فرض هيمنة وسيطرة علي قنوات ماسبيرو، وما سيصدره من قوانين وتشريعات تحد من الديمقراطية لهذه القنوات وحريتها، والرقابة على المضمون المقدم بها وعلى القائمين بالإتصال بها، يلي ذلك النظام الإقتصادي والذى سيتراجع ويتدهور إلى حد كبير مع زيادة تراكم المديونيات وعدم حصول الإعلاميين والعاملين على حقوقهم الماليه ودرجاتهم الوظيفية الأمر الذي يجعل هناك مبرراً لهروب هؤلاء إلى القطاع الخاص، وتأتي بعد ذلك عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية مع

زيادة المشكلات والعقبات التي تواجه تليفزيون الدولة نظراً لزيادة المنافسة الإعلامية من قبل القنوات الخاصة ووسائل الإعلام الجديدة ولن يستطيع تليفزيون الدولة مواجهتها.

المسار أو المسارات المستقبلية :

والتي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تطور سلبي في الاداء المهني للقائمين بالاتصال في التليفزيون المصري الرسمي مستقبلاً، وذلك بتأثير التغيير في مجموعة من العوامل التي يمكن الإشارة إليها:

1- الأحداث: وفي إطار هذا السيناريو تتغير نظرة النظام السياسي لتليفزيون الدولة إلى الأسوء وتتدهور الأوضاع الإقتصادية والتكنولوجية والإدارية، مع تزايد التحديات المفروضة على تليفزيون الدولة، ويتزايد كل ذلك بشكل سلبي بما يزيد من المشكلات التي يعاني منها التليفزيون المصري والتحديات المفروضة عليه.

2- التصرفات: ويقصد بها مجموعة التداعيات والتغييرات التي تحدث في الأداء المهني لتليفزيون الدولة والتي تتضمن سوء الأوضاع المحيطة.

وصف الوضع المستقبلي (المحتمل) للأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة الرسمي في إطار سيناريو التشاؤم:

وفقاً لهذا السيناريو الذي يفترض تدهور الأوضاع المحيطة بالظاهرة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- عدم إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للبث التليفزيوني خاصة قوانين الملكية والحريات، مع فرض مزيداً من الرقابة والقيود على القنوات التابعة لتليفزيون الدولة والعاملين بها، مع مزيداً من السيطرة على تلك المؤسسة التليفزيونية بما يجعلها لسان حال الحكومة والنظام السياسي، وعدم التعبير عن إحتاياجات ورغبات الشعب، مع عدم الإلتزام بالمعايير الموضوعية والمصداقية إلى جانب تحيزها ومحاباتها للدولة.

2- تفاقم الديون على كاهل ماسبيرو وتدهور الأوضاع الإقتصادية، وعدم وجود معلنين نظراً لسيطرة الدولة التي تنعكس على المضمون المقدم، ومن ثم

إنصراف الجماهير عن مشاهدته والذي يتبعه إنصراف المعلنين عن التعاقد معه.

3- تفاقم مشكلة الأجور، وعدم القدرة على الإستعانة بكوادر إعلامية ذات ثقل في المجال الإعلامي، ومن ثم هروب العاملين والكوادر ذات الكفاءة إلى القطاع الخاص، وهو ما ينعكس بالسلب على المضمون البرامجي المقدم والهبوط به إلي دون المستوى.

4- عدم قدرة تليفزيون الدولة على الدخول في إستثمارات أو شراكات .

5- كثرة شيوع قيم التسلق والنفاق لمن يريد الوصول للمناصب الإدارية أوقصرها على ذوي النفوذ والسلطة والشللية، مع عدم وجود نصيب من تلك المناصب لذوي الكفاءات الإدارية والفنية.

6- تفاقم أعداد العاملين بقنوات ماسبيرو إلى درجة أن أصبح المبنى عباره عن حشد للعاملين الذين تم تعيينهم طبقا لمفهوم الوساطة والمحسوبية، مع ضياع فرص ذوي الكفاءة، وكل ذلك يتم دون تطوير مما يعني تراكم المديونيات دون إنتاج.

7- تركيز المضمون البرامجي المقدم فقط: أولاً: علي الترفيه غير المقبول حيث يصبح الأمر مجرد إلهاء للجمهور عن تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية في البلاد، ثانياً: التمجيد في أداء الحكومة بالشكل الذي تراه الحكومة لصالحها وليس لصالح الشعب.

8- تراجع معدلات الإنفاق لمواكبة التطورات التكنولوجية، بما يؤدي إلى عدم القدرة على المنافسة مع القنوات الخاصة ووسائل الإعلام الجديدة، مما يقلل فرصة تليفزيون الدولة على الإستمرارية أومنافسة الوسائل الأخري مهنياً.

9- ومن ثم تراجع الأداء المهني للعاملين والإعلاميين بقطاع ماسبيرو، نتيجة للضغوط السياسية والإقتصادية والوساطة والمحسوبية في التعيين والتسلق والنفاق في الوصول للمناصب الإدارية، مع تفاقم مشكلات التدريب والتأهيل، مع عدم الإلتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية .

رؤية الخبراء حول السيناريوهات المحتملة (المتوقعة أو الممكنة الحدوث) للأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

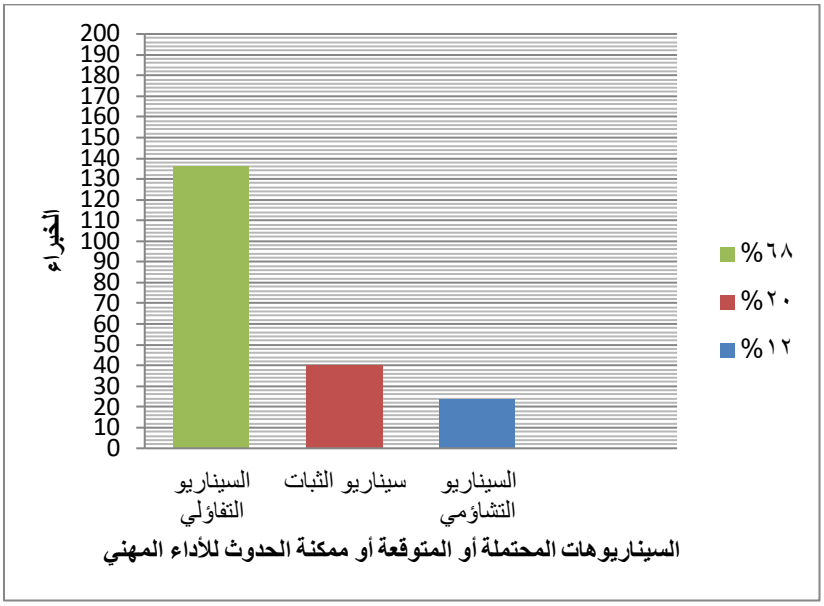

الرسم البياني رقم (32)

يوضح رؤية الخبراء حول السيناريوهات المحتملة للأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية

من خلال الرسم البياني السابق رقم (32)، وبعد تحليل السيناريوهات المستقبلية المتوقعة التي قدمها الباحث، يتضح ترجيح الخبراء للسيناريو التفاؤلي (الإبداعي) لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة، فقد حظي هذا السيناريو نسبة قبول لدي الخبراء (68%).

يأتي ذلك تماشياً مع الفرضية التي أطلقها الباحث والتي مؤداها إستمرار النظام السياسي القائم في تطبيق برامج الإصلاح السياسي والإقتصادي والإداري ومكافحة الفساد، وتطبيق برامج الرقمنة، والعمل على تنمية المجتمع المصري بكل فئاته وقطاعاته، مع تولي الأمر لذوي الكفاءة، ووحفاظا على التاريخ الطويل لماسبيرو وعراقته، ومعرفة السلطة السياسية والحكومة لقيمة هذا الكيان؛ فإن هذا يساعد الخبراء

في ترجيح السيناريو الأكثر توقعاً لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة الرسمي.

ومن ثم فإن الباحث يتفق مع الخبراء حول ترجح السيناريو التفاؤلي الإبداعي لمستقبل الأداء المهني للقائم بالاتصال في تليفزيون الدولة، ويري أنه السيناريو الأقرب إحتمالية في الحدوث، نظراً لإستقرار الأوضاع السياسية، والتطور في القوانين والتشريعات المنظمة للبث التليفزيوني، بما يسمح بمزيداً من الحرية والديمقراطية، علاوة على زيادة دعم الدولة ماديا وتكنولوجياً لقطاع ماسبيرو، ومن ثم سيكون هناك تطور في المضمون البرامجي المقدم، وفي الأداء المهني.

ثالثاً: نحو إستراتيجية مستقبلية مقترحة لتطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

المقصود هنا وضع منهجية وسياسة تتم وفق التخطيط السليم وترتيب الأولويات وتحديد الاحتياجات وما إلى ذلك من عناصر يمكن أن تساهم بفاعلية في تدعيم مكانة التليفزيون المصري الرسمي وتعزيز رسالته، وحتى تكتمل صورة التطوير ونلمسه بصورة أكثر وضوحاً ينبغي وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات الدالة على التطوير لنتمكن بعدها من قياس مدى التطور الذي تحقق.

أبعاد وركائز الاستراتيجية الإعلامية المقترحة لتطوير الأداء المهني للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

وتعتمد الاستراتيجية المقترحة لتطوير الأداء الإعلامي في تليفزيون الدولة الرسمي على النقاط التالية التي تشكل بداية يمكن تطويرها وتدعيمها أكثر من خلال التجربة:

1- المنافسة الإعلامية: ويعد فهم المنافسة الإعلامية واحدة من الركائز الأساسية للسياسة الإعلامية ذات الأداء المهني المتميز مستقبلياً في عصر إعلامي سريع التطور في كافة مجالات العمل الإتصالي، ووجود منافسة حادة على مستوى

الإعلام الخاص والإعلام الرقمي محلياًعربياً ودولياً، وذلك حتى يستمر إعلام الدولة في تقديم دوره الفعال في المستقبل.

2- فلسفة التطوير: والمقصود بها هنا ضرورة اقتناع القيادة السياسية وإدارة التليفزيون والعاملين به والإعلاميين والفنيين وكل من يعمل بهذه المؤسسة التليفزيونية بالتطوير والتغيير وحاجته إليه ، وإدراجه ضمن خطة تطويرية تفصيلية لها موقعها التنظيمي ومكانتها المعنوية وميزانيتها المادية في الدولة المصرية في ظل المنافسة الإعلامية المطروحة على الساحة حالياً.

3- التطوير الداخلي للتليفزيون الرسمي: ويشمل التطوير هنا عدة عناصر أهمها:

- تطوير مهارات الأفراد العاملين بالتلفيزيون المصري في كل التخصصات والمتعلقة بقدراتهم المختلفة الخاصة بالأداء الإعلامي أو الإداري.
- تطوير وتنويع أدوات الاتصال والإعلام المستخدمة في التليفزيون، وعدم قصرها على بعض الوسائل التقليدية دون الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة والسوشيال ميديا والمنصات الرقمية.
- تطوير خطاب التليفزيوني بما يتناسب مع فلسفته وأهدافه وكذلك مع حاجات المجتمع وثقافته والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها مع التأكيد على أهمية التفريق بين الخطاب الداخلي الموجهة للشعب والخطاب الخارجي الموجه للدول الأخري.

4- التطوير الخارجي: و يقصد به التطوير من خلال تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام الاخري كالإعلام الخاص والاعلام الرقمي، وإرساء قواعد ثابتة ومتينة وراسخة للتعامل معها من أجل نقل الرسالة الاعلامية والتفاعل مع نشاطاتها وفعالياتها، ويتبع هذا التطوير تطوير العلاقة المجتمعية أيضاً من خلال العلاقة مع الجمهور.

5- التركيز على الإعلام التنموي: ينبغي أن يظل تحقيق أغراض التمية بأبعادها المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية قاسماً مشتركاً بين كافة

وسائل الإعلام التابعة للدولة خاصة مع تعاظم الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في دعم منظومة قيمية جديدة مستقبلاً، وذلك كالآتي:

- ففي المجال السياسي: دعم المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية والتحول الديمقراطي، ودعم قيم الحوار وأداب الإختلاف في العمل السياسي، وطرق التعبير السلمي عن الرأي واحترام الرأي الأخر.
- وفي المجال الإقتصادي: دعم قيم ترشيد الإستهلاك للطاقة والخبز والمياه والسلع الإستهلاكية، والمبادرة الإيجابية لتنفيذ المشروعات الصغيرة، وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي ودعم قيم الإدخار وتشجيع السياحة.
- وفي المجال الإجتماعي: تنمية الوعي الصحي بما يدعم ثقافة الوقاية من الأمراض، وتنمية الثقافة الغذائية، ودعم قيم المشاركة الإيجابية للتصدي لكافة مشكلات المجتمع المحلي على مستوي النظافة العامة ومحو الأمية والتكافل الإجتماعي والمبادرات الإجتماعية النشطة.
- وفي المجال الثقافي: دعم قيم الإعتدال والتسامح وأداب الحوار والإختلاف والتفاوض وتنمية ثقافة الحلول الوسط في مواجهة المشكلات والقضايا الخلافية.

6- رجوع إعلام الأزمات: تتعرض أي دولة إلى أزمات متعددة ومتكررة مما يعرض سمعتها وصورتها ومكانتها للخطر وتضع هذه الأزمات إدارة الدولة أمام اختيار صعب، وغالباً ما يلقى على عاتق دائرة الإعلام أمر التصدي للأزمة وإجراء الاتصالات اللازمة المعروفة باسم (اتصالات الأزمات) مع الجماهير الداخلية والخارجية، وهذا النوع من الإعلام ليس مفصولاً عن سياق ووظائف الإعلام الرئيسة والمنوط بها تليفزيون الدولة، ويحظى تليفزيون الدولة باهتماماً متزايداً لأهميته في إدارة الأزمة و في التصدي لأي شائعات أو حملات مضادة للدولة، وهنا نود توجيه النظر إلى أهمية الاهتمام بالإعلامي الجديد والمنصات الرقمية والتفاعل معه واعتباره جزءا من سياسة التطوير الإعلامية داخل الدولة وإعلامها الرسمي بما يشكل لها درعاً واقياً قبل وقوع الأزمة ويمكنها عند وقوعها من

السيطرة عليها واحتوائها، ويرى الخبراء المشاركين في الدراسة أننا بحاجة إلى إعلام يتصدى للأزمات لا إعلام يصنع أزمات.

فإعلام الأزمات فن إعلامي يستدعي نوعية خاصة من التغطية الإعلامية ومن التواصل مع الجماهير تتجاوز الأدوار التقليدية التي يتم ممارستها في الأوضاع الطبيعية، ومن الضروري قيام التليفزيون المصري بهذا الدور بدلاً من اللجوء للقنوات الخاصة للقيام بهذا الأمر، ولكن يؤكد الخبراء أن ذلك يجب أن يتم في إطار إحترام عقلية المشاهد وحقه في المعرفة والإخبار.

7- الإتجاه نحو الحرية المسؤلة لإعلام الدوله: ووفقا لماذكره د.عادل عبدالغفار في إحدي دراساته يتحقق هذا المبدأ بثلاث مسارات على أرض الواقع ، يرتبط أولها بتحديث منظومة التشريعات والقوانين والثاني بالضبط الذاتي للمهنة من خلال التنظيمات الذاتية للاعلاميين أنفسهم ، ويرتبط المسار الثالث بالرقابة المجتمعية على الأداء الإعلامي من خلال المجتمع المدني وبحوث الأكاديميين ومشاركة الجمهور في تقييم الأداء الإعلامي.

8- الحفاظ علي الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع المصري: تكمن قوة مصر في وحدة نسيجها الإجتماعي، ويتطلب ذلك ضرورة التركيز وتكثيف الإهتمام بالحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب المصري وتكاتف المجتمع والحرص على تماسكه، ويجب عدم الإنحيار لفصيل أو تيار سياسي بعينه أو تهميش بعض فئات المجتمع المصري، مع ضرورة تنمية الحس الوطني للمصريين والتركيز على الإنتماء لمصر وللمصلحة العامة ومواجهة الإنتماءات الهدامة، أي التركيز بشكل دائم علي لم شمل المجتمع المصري علي حد تعبير أحد الخبراء المشاركين.

9- وضع أجندة للأولويات الوطنية: تفرض بعض القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية نفسها على أجندة اهتمامات المجتمع المصري ومستقبله، وينبغي أن يتبنى إعلام الدولة هذه الأولويات وعدم التركيز على موضوعات هامشية فرعية على حساب القضايا الأساسية، فالاهتمام بالفرعيات لا ينبغي أن

يكون على حساب القضايا الإستراتيجية للوطن على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والأمني.

10- حسم التشويش الذي يحدث في الأمور الدينية: وذلك بتقنين ظهور الشخصيات الدينية وتكون المرجعية الأساسية للمعلومات الدينية هو الأزهر الشريف وعلماءه الأفاضل.

11- حسم الجدل الذي يحدث خلط بين الدين والسياسة وما يوقع المشاهد في حالة إرتباك مما يحدث في البرامج التليفزيونية سواء في اعلام الدولة أو الإعلام الخاص وخاصة منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م.

12- الحرص على التنوع في البرامج ومضمونها البرامجي: من الضروري الحرص على أستمرار التنوع والتعدد في سياسات البرامج التليفزيونية ومضامينها البرامجية، من خلال تحديد هوية مميزة لكل قناة تليفزيونية تابعة للتليفزيون المصري تجعلها تختلف عن المحطات الأخرى بما يستجيب لإحتياجات الجمهور المتنوعة، وينهى حالة التكرار والتشابه والتداخل في مضامين البرامج المختلفة خاصة على مستوى البرامج التى تتناول الأحداث الجارية.

13- تطوير المسؤلية المهنية والأخلاقية في الأداء الإعلامي: ينبغي أن تكون المسؤلية المهنية والأخلاقية واحدة من الركائز الأساسية للسياسة الإعلامية لإعلام الدولة مستقبلاً، وذلك على مستوى إعداد وتقديم وإخراج البرامج التليفزيونية، وكذلك الحال بالنسبة للمعالجة الإعلامية التي تقدمها القنوات التليفزيونية التابعة لتليفزيون الدولة للأحداث الجارية والقضايا الأساسية، وما يرتبط بها من دعم قيم الصدق والدقة والتوازن والحياد، وكذلك المسؤلية الأخلاقية في إدارة البرامج الحوارية ، وبرامج المناقشات.

14- قيادة المجتمع للمستقبل: يجب أن تتضمن سياسة إعلام الدولة في أحد ركائزها الأساسية قيادة المجتمع المصري على مستوى كافة فئات الرأي العام ولا سيما النخبة المصرية إلى المستقبل، والمساهمة الإيجابية والفاعلة في تحفيز كافة

مؤسسات المجتمع الأكاديمية والبحثية إلى صياغة إستراتيجيات مستقيلبية متكاملة تقود المجتمع ونخبته إلى إستشراف المستقبل والتخطيط المستقبلي.

15- مشاركة الجمهور في الرسالة الإعلامية: أصبح مشاركة الجمهور وتفاعله في الرسائل الاتصالية أحد المبادئ الرئيسية للسياسات الإعلامية المعاصرة، ويتم ذلك تنفيذياً من خلال عدة أشكال ومحاور تتمثل في:

- التفاعل مع كاميرا التليفزيون.
- إستطلاعات رأي الشارع المصري.
- وجود عينة تمثل الجمهور العام في البرامج.
- تفعيل مواقع التواصل الإجتماعي.
- تفعيل ميزة الرسائل النصية للهواتف المحمولة sms.
- المداخلات الهاتفية للجمهور.
- مشاركة الجمهور في تقديم بعض البرامج.

وينبغي تفعيل تلك المشاركات بكافة أشكالها بشكل مستمر وخاصة مع إنتهاء عصر الإعلام ذو التوجه الأحادي الرأسي من المرسل (الإعلامي) إلى المتلقي (الجمهور)، وشيوع نمط المشاركة والتفاعل في أداء وسائل الإعلام المعاصرة.

مهارات لتطوير الأداء المهني للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية :

ومن أجل تطوير الأداء المهني للقائمين بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية والارتقاء به لابد بداية من تطوير المهارات المتوفرة للأشخاص المعنيين في هذه المؤسسة ومعرفة المهارات الأخرى الضرورية لأداء أعمالهم الإعلامية والاتصالية بهدف توفيرها

ويخلص الباحث من خلال أراء الخبراء المشاركين في الدراسة إلى أن أهم هذه المهارات التي يجب الحرص على الاهتمام بها كالآتي:

1- مهارات اللغة والكتابة والتحرير: ويقصد بها قدرة القائم على الاتصال في التليفزيون على توظيف لغته بشكل علمي صحيح وقويم وممارسته لعملية الكتابة الهادفة التي تتوفر فيها عناصر البساطة والوضوح والقوة معا من أجل تقديم مضمون جيد بعيداً عن التشويش، أما التحرير الإعلامي فيعني هنا جعل الأحداث والمعلومات في متناول الجميع بطريقة واضحة ومشوقة ودرامية في بعض الأحيان، ومهمة التحرير تقع ليس على كاهل المؤسسة التليفزيونية إنما علي المحرر الاخباري والمعد الذي ترسل له المعلومات والبيانات من أجل إخراجها وتقديمها بصورتها النهائية المنقحة لغويا وأسلوبيا.

2- مهارة العلاقات العامة: ويقصد بها حسن التعامل والتصرف مع الجماهير على اختلاف شرائحها وممارسة فن الاستماع الفعال باهتمام وتقدير، والقدرة على الوصول إلى عقل وقلب الجمهور المستهدف إضافة إلى إيجاد قنوات الاتصال المستديمة مع وسائل الإعلام الاخري.

3- مهارات فنية وتقنية: وتتنوع المهارات الفنية والتقنية ما بين القدرة على التصوير والاخراج والمونتاج بأشكال مختلفة تتناسب وطبيعة الرسالة والجمهور والوسيلة الإعلامية بالاضافة إلى القدرة على التعامل مع وسائل الاتصال والمعلومات من أجهزة وتقنيات حديثة وإنشاء مواقع إلكترونية وغيرها من مواقع التواصل الإجتماعي والمنصات الرقمية وكافة أشكال الإعلام الرقمي.

4- مهارات إدارية: كافة العاملين في المجال الإعلامي يحتاجون إلى مهارات إدارية لتمكينهم من اتخاذ القرارات اللازمة والخاصة بمعرفة أسس التخطيط المبدئي لاختيار طريقة الاتصال البرامجية المناسبة ولتحديد سمات الجمهور، ومدى ملاءمة الرسالة له وللتعرف على الميزانية التقديرية اللازمة لإنتاج بعض البرامج, ومتابعة عملية التنفيذ والبث لضمان نجاح الهدف المراد تحقيقه.

إجراءات قانونية تكفل التطوير في الأداء المهني للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

يرى الباحث أن هناك مجموعة من المسارات المستقبلية التي والتى من الممكن أن تؤدى إلى حدوث تطور إيجابى فى أوضاع القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية مستقبلاً، والتى يمكن الإشارة اليها في الأتي:

1- ستطور الدولة منظومة التشريعات والقوانين الخاصة بعملية البث التليفزيونى وملكية تليفزيون الدولة بالشكل الذى يسمح بالإنتقال من نمط ملكية الدولة إلى أفضل أنماط الملكية التى رشحها الخبراء من قبل وهو نمط تليفزيون الخدمة العامة فى مقابل تخلى الدولة عن هيمنتها وسيطرتها، وبما يضمن عدم دخول رؤس الأموال الخاصة فى ملكية هذه القنوات ومحاولة تحيزها لأشخاص بعينهم مثلما كانت مع السلطة من قبل.

2- إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للبث التليفزيونى خاصة قوانين الملكية والحريات وحق الحصول على المعلومات.

3- حظر فرض الرقابة بأى وجه سواء أكان إدراياً أو قضائياً على وسائل الإعلام المصرية وخاصة التليفزيون المصرى، وقصرها فى حالة الحرب أو التعبئة العامة، وليس عند إعلان حالة الطوارئ.

4- حظر توقيع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى تُركب بطريقة البث أو العلانية بإستثناء جرائم التحرض على العنف أو التنمر أو الطعن فى الأعراض والإكتفاء بالغرامة والتعويض المدنى.

5- منع سيطرة الدولة على قنوات التليفزيون المصرى وإنهاء هيمنها عليه، والتزامها بضمان إستقلال هذه القنوات بما بكفل حياديتها وتعبيرها عن كل الأراء والإتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الإجتماعية، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأى العام.

6- البيانات والمعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة للمواطنين، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها وقواعد إيداعها وحفظها والتظلم من رفض إعطاءها (للإعلاميين أو المواطنين)، كما يحدد القانون عقوبة حجب أو إعطاء معلومة مغلوطة عمداً (للإعلاميين أو المواطنين).

7- إسقاط الدولة لمديونية ماسبيرو مع تطور الأوضاع الإقتصادية له، مع تطوير تلك القنوات، والأخذ بنمط الإدارة بالمشاركة وتفعيل دور مجالس الإدارة ومجالس المديرين والجمعيات العمومية ووصول الكفاءات الإدارية والفنية إلى حقها الطبيعى .

8- الأخذ بنمط التعددية والتنوع والدخول فى إستثمارات وشراكات خاصة بتليفزيون الدولة ومرتبطة بنشاطه الأساسى (النشاط الإعلامى) مع تحول مؤسسة التليفزيون المصرى من مجرد مؤسسة ناقلة للإخبار والبرامج إلى مؤسسة منتجة ومصدرة للإخبار والمواد الإعلامية بكل صورها لكل الوسائل الأخرى.

9- ومع زيادة الاستثمار لتليفزيون الدولة يتبعه مزيداً من الإنفاق على الأدوات التكنولوجية والتطوير، والقدرة على الإستعانة بالكوادر الإعلامية، والقضاء على مشكلة الأجور كى تظل الكوادر الإعلامية والإدراية المدربة داخل مؤسسة التليفزيون المصرى ولا تنتقل إلى الوسائل الخاصة، مع ضرورة الإهتمام بالتدريب والتأهيل، والتنسيق مع الجامعات بما يخدم سوق العمل، ومن ثم رفع كفاءة الأداء المهنى للإعلاميين والعاملين بقطاع ماسبيرو، مع الالتزام بالمعايير المهنية والاخلاقية وعادات وتقاليد المجتمع المصرى، مما يزيد من قدرة تليفزيون الدولة على المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى سواء الخاصة أو الرقمية.

10- عودة تليفزيون الدولة للدور المنوط به بالشكل الذى يؤهله ليكون أداة اجتماعية ترفيهية تثقفية إخبارية تحافظ على جمهورها وتلبى رغباتهم واحتياجاتهم، وتسمح بالمنافسة بل والتكامل مع وسائل الإعلام الرقمية أو الجديدة والقنوات الخاصة.

إشكالات وعقبات تطوير الأداء المهني في القنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

يرى الباحث أن الإشكالات والعقبات التي تواجه تنفيذ إستراتيجية التطوير في الأداء المهني لتليفزيون الدولة المصريةتتثمل في :

1- بقاء نمط ملكية الدولة للتليفزيون المصرى وعدم التخلى عنه حيث لن تسمح الدولة المصرية بالتخلى عن هذا النمط من الملكية للتليفزيون نهائياً أو أن تسمح بمحو سيطرتها أو هيمنتها عليها.

2- بقاء العمل بقاء قانون 180 لسنة 2018 والخاص بتنظيم شئون الإعلام فى الدولة المصرية والعمل به دون تغيير، مع الإبقاء على المواد المتعلقة بحرية الإعلام وتداول المعلومات وتشكيل المجلس الأعلى للإعلام وهيئاته الثلاثة وإختيار رئيسه وأعضاءه ورؤساء الهيئة الوطنية للإعلام وأعضاءها التى تقوم على إدارة تليفزون الدولة، وكل المواد التى تخص هذا المجلس وهيئاته، مع الإبقاء على المواد المتعلقة بتنظيم شئون البث التليفزيونى، وبقاء هذه القوانين كما هى يعنى إستمرار فرض القيود على الحريات وإستمرار فرض الرقابة على تليفزيون الدولة، وهو ما يؤثر سلباً على طبيعة المضمون المقدم.

3- تستمر الدولة ونظامها السياسى فى فرض سيطرتها وهيمنتها على التليفزيون المصرى فى الوقت الذى تنتهج فيه بعض برامج الإصلاح السياسى والإقتصادى والذى يعطى مساحة أكبر للقطاع الخاص فى الإعلام مع وجود قبضة الدولة عليه وذلك أكثر مما يعطى لتليفزيون الدولة الذى لن تقبل الدولة بتنحى سيطرتها عنه مما يعنى تسييس المضمون البرامجى وضغط على الأداء المهنى.

4- وبما أن الدولة هى الممول الوحيد أو الرئيسى وأن عائد الإعلانات سيظل قليل كما هو؛ فسيظل التليفزيون المصرى تابع للنظام السياسى والحكومة التى تموله، ولن يستطيع التطوير، حيث لم يعد هناك عائد إضافى علاوة على إستمرار تراكم المديونيات كما هى والتى لا يستطيع ماسبيرو – بصورته الحالية- تحقيق أرباحاً

كثيرة تغطى مديونياته وتغطى حقوق العاملين به، كما لا تستطيع الدولة إسقاط هذه الديون من على كاهل ماسبيرو.

5- يظل نمط الإدارة فى تليفزيون الدولة كما هو عليه الأن، وتظل المحسوبية والمجاملة هى إحدى عوامل الوصول الإدارى لأحد المناصب، وكذلك تظل الوساطة فى التعيين كما هى وبالتالى تظل الأوضاع كما هى دون تغيير.

6- فى هذا المسار لن يتغير أداء العاملين فى تليفزيون الدولة، حيث تظل أخطاءهم الفنية والإدارية كما هى، مع عدم تطوير المحتوى المقدم مع بقاء ضعف المضمون البرامجى وعدم الإستفادة من وسائل الإعلام الخاص أو الرقمية أو وسائل الإعلام الجديدة أو إنشاء منصات رقمية، وتظل المنافسة الإعلامية قائمة مع عدم القدرة على مواجهة هذه المنافسة، وعدم قدرة التليفزيون على مواكبة المستحدثات الجديدة والذى يظل تأثيره سلباً على مضمونه البرامجى، ويظل الإعلامى بتليفزيون الدولة يعمل بأكثر من وسيلة إعلامية نظير الاجور المرتفعة بالقطاع الخاص وتعويض الأزمات المالية التي تحدث لعاملين ماسبيرو مهتماً بمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة .

7- وتظل اشكاليات التدريب والتأهيل داخل قطاع التليفزيون (ماسبيرو) على ما هو عليه دون تغيير نمط التدريب أو تغيير القائمين على هذه الإدارة أو حتى إدخال أفكار جديدة أو إلغاء هذا التدريب من الأساس لكن يظل الوضع كما هو عليه الأن.

مقومات ومبادئ الآداء المهني المقترحة مستقبلياً للقنوات التليفزيونية الحكومية المصرية:

بعد ذلك علي تليفزيون الدولة القيام ببعض المقومات التي التي يجب توافرها في الأداء المهني لتليفزيون الدولة في المستقبل لضمان الاستمرارية والمنافسة مع وسائل الاعلام الاخري ومنها:

1- التعبير عن المصالح الوطنية بعيداً عن التحزب والمصلحة الجزئية

2- التعبير عن هموم الجماهير وإحتياجاتهم في مواجهة أي قوى سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو فكرية تحاول فرض سيطرتها وسطوتها وتحقيق مصالح خاصة.

3- ممارسة الدور الرقابي والنقدي الموضوعي على آداء موسسات المجتمع ورموزه وقياداته دون تجريح أو إسفاف.

4- دعم الديمقراطية والتطور السياسي في مصر والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والسياسية.

5- إتاحة فرصة حقيقية للتعددية والتنوع على قنوات تليفزيون الدولة تسمحبالتعبير عن كافة الرؤي والتوجهات السياسية والفكرية السائدة وإدارة حوار وطني ملتزم بثوابت الوطن ومصلحة المواطنين.

6- الإلتزام بقيم وأخلاقيات ومعايير الممارسة المهنية، بعيداً عن أليات الإثارة السلبية القائمة على التهويل أو التهوين.

7- الفصل بين المواد الإعلامية والمواد الإعلانية بشكل واضح ودقيق تجنباً لعملية خداع المشاهد والإلتزام بأخلاقيات نشر الإعلان.

8- الإلتزام بقواعد موضوعية محددة لا يمكن تجاوزها في تحديد المساحات الإعلانية في مقابل المساحات البرامجية إيماناً بحق المشاهد في المعرفة والمتابعة والمشاهدة.

9- تخصيص مساحات ثابتة ومعقولة لنشر آراء ورسائل المشاهدين التي تعبر عن مشاكلهم وإحتياجاتهم ورؤاهم السياسية والفكرية تعزيزاً لمبدأ ديمقراطية الإتصال وحق الجمهور في البمشاركة في إدارة الحوار الوطني.

10- دعم مقومات وثوابت الوطن الدينية والأخلاقية والإجتماعية من خلال إعمال مبدأ الحوار والتصدي للفكر بالفكر لا بالتشويه أو التخوين أو الإبعاد لذوي المعتقدات والرؤى المغايرة.

11- دعم محاولات التنمية والتحديث التي تستهدف النهوض بالوطن وترقية أحوال المواطنين.

12- الإلتزام بمبدأ الشفافية والحرية في نشر وتداول المعلومات والحقائق المستندة على أدلة ووقائع ثابتة، وتجنب نشر المواد التي تتضمن شائعات غير مثبة ، لتعزيز مصداقية تليفزيون الدولة لدى الرأي العام.

13- تطوير الممارسة المهنية السائدة من خلال البحث عن صيغ جديدة في الكتابة والشكل الفني للبرامج تساهم في الحفاظ على المشاهدين المواليين، وجذب الاجيال، ومنافسة الوسائل المستحدثة.

14- نشر ثقافة الإنتماء والدفاع عن منظومة القيم الإيجابية ونقد الموروثات الثقافية والمجتمعية السلبية.

المصادر والمراجع

[1] - **الدراسات السابقة المرتبطة بالأداء المهني للقائم بالاتصال:**

- رانده ماضي فكري(2015)، العوامل المؤثرة في الأداء المهني للقائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الإلكترونية، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، (جامعة عين شمس: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي).
- سارة ابراهيم (2016)، السياسات الإدارية للمؤسسات الإعلامية بين المعايير المهنية والتوجهات الأيدلوجيه، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الإسكندرية: كلية الآداب، قسم الإعلام).
- بسنت مراد (2017)، تفاعل الجمهور مع مقدمي البرامج التليفزيونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيره على الأداء الإعلامي "دراسة على الجمهور والقائم بالاتصال"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام، مركز بحوث الرأي العام)، العدد 2، مجلد16، ص105: ص 169.
- محمد صلاح يوسف(2018)، العوامل المؤثرة في بناء أجندة القائم بالاتصال في قناة النيل للأخبار، **مجلة كلية الآداب** ، (جامعة سوهاج: كلية الآداب)، العدد 48، مجلد 2، ص435: ص458.
- هبا نصر (2018)، أثر العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في المواقع الإخبارية السورية، **مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية بسوريا** ، عدد22، مجلد40، ص 89: ص123.
- محسن جلوب الكناني(2019)، تزييف المضامين الإعلامية للقنوات الفضائية التليفزيونية " دراسة ميدانية في دوافع وأسباب القائم بالاتصال، **مجلة كلية الآداب**، (الجامعة المستنصرية بالعراق: كلية الأداب)، عدد87، ص 113: ص 142.
- زياد بن محمد الحديثي(2019)، رؤية القائمين بالاتصال في القنوات الفضائية لتأثير البث المباشر على تطور الوظيفة الإخبارية للقنوات "دراسة كيفية"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، العدد 3، ص 93: ص108.
- عبدالقادر صالح الحديثي(2020)، مسؤولية القائم بالاتصال المهنية في وسائل الإعلام " دراسة ميدانية على عينة من المراسلين في القنوات الفضائية التليفزيونيةالعراقية"، **مجلة كلية التربية الاساسية**، (الجامعة المسنصرية بالعراق: كلية التربية الأساسية)، عدد107، ص 450: ص467.

- فريدة بوعكاز (2020)، القائم بالاتصال في ظل بيئة الإعلام الجديد" التحديات والمصادر"، **المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام**، (جامعة عمار ثليجي الأغواط: كلية العلوم الإنسانيةوالعلوم الإسلامية والحضارة، قسم علوم الإعلام والاتصال)، العدد 1، المجلد 3، ص 36: ص53.
- أيمن عبدالعزيز عبدالغفار(2020)، اتجاهات طلبة كليات الإعلام نحو الأداء المهني للبرامج الحوارية بالقنوات الفضائية المصرية في إطار المشاهدة الناقدة، **مجلة دراسات الطفولة**، (جامعة عين شمس: كلية الدراسات العليا للطفولة)، العدد86، مجلد23، ص57: ص64.
- هدى سكران(2020)، العوامل المؤثرة على انتاج الأخبار على قناة النيل الإخبارية، **مجلة بحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال بالقاهرة**، العدد 8، مجلد 8، ص23: ص89.
- هبة مصطفى حسن(2020)، العوامل المؤثرة على إداراك القائم بالاتصال لأدواره الإعلامية وعلاقتها بالسلطة المحلية " دراسة مسحية للقائم بالاتصال في الإعلام التقليدي والجديد في محافظة بورسعيد، **مجلة بحوث العلاقات العامة بالشرق الأوسط**، (القاهرة: الجمعية المصرية للعلاقات العامة)، العدد 27، ص 299.
- علا عبدالمرضي(2020)، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال بوسائل الاعلام الاقليمية في ظل الثورة التكنولوجية.، **المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري**، (جامعة بني سويف: كلية الاعلام)، العدد 19، مجلد 1، ص 331: ص355.
- عنود علي العفيف(2021)، اتجاهات القائم بالاتصال في المواقع الالكترونية الإخبارية الاردنية نحو تشريعات الإعلام الالكتروني وانعكاسها على الأداء المهني" دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام).
- عبير محمد حمدي (2021)، أثر القيادة التحويلية على تحسين الأداء الغعلامي للقنوات الفضائية المصرية من منظور القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، مركز بحوث الرأى العام)، العدد2، مجلد 20، ص561: ص596.
- نها عبدالمقصود غالي (2021)، توظيف التكنولوجيا الرقمية في الممارسة المهنية بوسائل الاعلام الإقليمية واتجاهات القائم بالاتصال نحوها " دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث الاعلامية**، (جامعة الازهر : كلية الاعلام)، العدد 59، مجلد 4، ص 1734: ص1784.

[2] - الدراسات المستقبلية المتعلقة بمجال الاذاعة والتليفزيون:

- ابراهيم عبدالله خلف الله (2022): تأثير المنافسة الإعلامية على مستقبل تليفزيون الدولة "دراسة استشرافية لمستقبل التليفزيون المصري في الفترة من 2018حتى 2030م" ، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، (جامعة المنيا : كلية الآداب، قسم الإعلام)
- غسان إبراهيم حرب (2021)، مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين " دراسة إستشرافية حتى عام 2041م، **مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر: كلية الإعلام** ،ع 58، ج 2، ص ص 875: 922.
- يمنى محمد عبدالمنعم (2020)، إستشراف مستقبل الإعلام المرئي الموجه للطفل عبر القنوات الفضائية المصرية في ضوء كتيب المعايير الإعلامية" كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل، **مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر: كلية الإعلام**_،ع 54، ج 6، ص ص 4196: 4250.
- احمد اسماعيل محمد (2019)، مستقبل الإعلام التقليدي في ظل فعالية الإعلام الجديد، **مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية**، م21، ع1،(جامعة الأزهر، عمادة البحث العلمي)، ص 219: 234م
- إنجي لطفي عبدالعزيز (2019)، مستقبل المؤسسات الاعلامية في ظل سياسات الدمج بين المطبوع والاليكتروني والتليفزيوني، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة حلوان: كلية الاداب، قسم الاعلام.

- Des Freedman, Vana Goblot, (2018): A Future for Public Service Television, **Published scientific research,** Cambridge, Massachusetts Institute of Technology.

- Telmo Silva, Pedro Almeida, Jorge Abreu, Eliza Oliveira,(2018), Interaction Paradigms on iTV: a survey towards the future of television, **Proceedings of The 9th International Multi-Conference on Complexity, Informatics and Cybernetics: IMCIC 2018**.

- عادل المبروك سليمان المزغوني (2017)، مستقبل وسائل الإعلام الليبية في ضوء التحديات الأمنية والتحولات السياسية 2014– 2020، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.
- خالد أبو القاسم علي خبريش (2016)، مستقبل الإذاعات المحلية الليبية في ظل التغيرات السياسية والتقنية : (دراسة تطبيقية)، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام.

- محمود محمد سيد عبد الرحمن، (2016)، رؤية مستقبلية لإحتراف الإعلام الرياضي المصري في ضوء تحديات حتمية العولمة الرياضية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة المنيا: كلية التربية الرياضية، قسم الإدارة الرياضية.
- عادل عبدالغفار(2015)، إستشراف مستقبل إعلام الخدمة العامة في مصر في ضوء حريى الإعلام وتنظيمه بالدستور الجديد، **المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون**، العدد (2)، جامعة القاهرة :كلية الإعلام.
- نهال عبدالرحمن (2014): الدستور المصري الجديد وحرية التعبير" دراسة إستطلاعية عن واقع ومستقبل التليفزيون المصري"، **مؤتمر مستقبل الإعلام المصري في ظل دستور 2014، المؤتمر العلمي الدولي العشرون**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 22- 23 يونيو2014م).

- Vic van der Well, (2013): The future of television in an Internet age: An exploratory survey of the changed value proposition of nonlinear television **, Unpublished Bachelor's Thesis** , International Bachelor in Communication and Media (IBCoM)Erasmus School of History, Culture and CommunicationErasmus University Rotterdam.
- Aditya Pisharody,(2013): The future of television: Will broadcast and cable television networks survive the emergence of online streaming, **Unpublished doctoral Thesis**, New York University.
- Emily Louise Miles, (2012): The future of television: Linking local cultures in a global world , **Unpublished Master Thesis,** (USA), Drexel University.
-Giacomo Summa, (2011): the future of television in the Internet Age**, Unpublished Master Thesis**, Cambridge University, Massachusetts Institute of Technology**.**
-Jonathan Gray, (2010): "Coming Up Next": Promos in the Future of Television and Television Studies, (USA), **Journal of Popular Film & Television** 38 (2).
- Brian O'Neiall , Marko Ala – Fossi , Stephen Lax , Per Jauert , Helen Shaw (2008), The Future of Radio is Still Digital – But Which One ? Expert Perspectives and Future Scenarios for Radio Media in 2015 **, Journal of Radio & Audio Media** , Volume 15 , Issue 1 ,P.P4-25.
-Marissa Gluck, Meritxell Roca Sales, (2008): The future of television: advertising, technology and the pursuit of audiences, , , **Unpublished doctoral Thesis,,** University of Southern California.
-Machiel Van Dijk, Richard Nahuis, Daniel Waagmeester, (2006): The future of television in the changing media landscape, **Journal of De Economist** 154 (2), 251-276.

- احمد فاروق رضوان(2005): مستقبل الإعلان الإذاعي في المحطات الإذاعية الخاصة " دراسة حالة لإذاعة (نجوم أف إم)" **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .
- 3- Rob Cover, (2005): the future of'television'in media studies**, Australian Journal of Communication** 32 (2), 9-24.
- حنان احمد سليم: (2005) اتجاهات الصفوة المصرية نحو واقع ومستقبل القنوات الاخبارية، **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .
- عبدالله زلطه(2005): مستقبل القنوات التليفزيونية الاخبارية كما تراه النخبة الصحفية في مصر، **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .
- ماهيناز رمزي (2005): العوامل المؤثرة في مستقبل أنماط ملكية القنوات التليفزيونية المصرية الخاصة، **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .
- محمود عبدالرؤوف كامل (2005): مستقبل الاعلام كما تعكسه دراسات قضايا الغزو الثقافي والاختراق الاعلامي، **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .
- هبه أمين شاهين(2005): تبني خدمة التليفزيون المدفوع في مصر " دراسة للمشتركين في الباقات التليفزيونية المشفرة"، **المؤتمر العلمي العاشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية**، جامعة القاهرة: كلية الاعلام ، 3- 5 مايو .

[3] – ضياء الدين زاهر (2004)، **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم– أساليب– تطبيقات**، ط1، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ص148.

[4] – محمد عبدالحميد(2004)، مرجع سابق ، ص274.

[5] – طارق عبد الرؤوف عامر(2006)، مرجع سابق، ص 207.

[6] – حسن بوقارة (2004)، الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 21، عام 2004، ص 194، 195.

[7] – المرجع السابق نفسه، ص ص 225، 228.

[8] – أمين وافي، الإعلام الفلسطيني والأداء المهني في انتفاضة الأقصى" دراسة ميدانية علي مراسلي الاذاعة والتليفزيون في فلسطين"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية الاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2005م).

[9] – نجوى الفوال، قراءة في دارسات القائم بالاتصال، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، (القاهرة:كلية الاعلام، سبتمبر ، 1995)،ص 230 م.

[10] – ماجدة مراد،" العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الإذاعة المصرية"، العدد الثامن والعشرون، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (القاهرة: كلية الإعلام بجامعة القاهرة، 2007)، ص203.

[11] – محمد حجاب، **نظريات الاتصال**، ط 1 ، (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع،) 2010 ،ص 168

[12] – حسن مكاوي، ليلى السيد، مرجع سابق، ص 44

[13] – محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 2010 ، ط 3 ، ص155.

[14] – المرجع السابق نفسه، ص 155 ص –161.

[15] – منال المزاهرة: نظريات الاتصال، ط 1 ، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 251

[16] – المرجع السابق نفسه، ص251.

[17] – المرجع السابق نفسه، ص251.

[18] – حسن مكاوي، عاطف عدلي العبد، نظريات الإعلام، (القاهرة: مركز بحوث الرأي العام، 2007)، ص 285.

[19] – المرجع السابق نفسه، ص 259.

[20] – تم الرجوع الي كل من:

- منال المزاهرة: نظريات الاتصال، مرجع سابق، ص 258.
- حسن عماد مكاوي: نظريات الاعلام، ط1، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 178.
- محمد عبدالحميد: نظريات الاتصال واتجاهات التأثير، ط3، (القاهرة: عالم المتب للطباعة والنشر والتوزيع،1997)، ص102.
- محمد الحصيف: تأثير وسائل الاعلام: دراسة في النظريات والاساليب،(الرياض: العبيكان،1994) ، ص22.

- أماني فهمي: أثر الممارسة الاعلامية للعاملين في اخبار التليفزيون علي اتجاهاتهم نحو العمل، مجلة البحوث الاعلامية، جامعة الازهر ، العدد الخامس ، 1996م، ص90.

[21] - الدراسات التي تم الرجوع إليها هي:

- أميمة عمران، "معوقات الأداء المهني للمراسل الصحفي: دراسة ميدانية على المراسلين المحليين بالصعيد"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 19 ، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، إبريل 2007)، ص 197.
- أحمد حماد، "معوقات الأداء المهني للقائم بالاتصال في التلفزيون المصري: دراسة ميدانية منشورة"، المؤتمر العلمي الدولي الأول: الأول: المهنية الإعلامية والتحول الديمقراطي، (جامعة الأزهر: كلية الإعلام، ، أبريل ، 2013).
- نسرين رياض عبدالله: تأثير بيئة العمل الصحفي علي القائمين بالاتصال في الصحف المصرية والاردنية" دراسة تحليلية مقارنة في الفترة 2011/2010" ، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاعلام، 2012م).
- هالة نوفل، "العوامل المؤثرة في الأداء الاتصالي للمراسل الدولي وانعكاساتها على التدفق الإخباري في ظل ثورة المعلوماتية: دراسة ميدانية"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، العدد السادس والعشرون، يناير 2006)، ص 327

[22]- دراسة ابراهيم عبدالله: تأثير المنافسة الإعلامية علي مستقبل تليفزيون الدولة " دراسة استشرافية، مرجع سابق.